إعتراض الشرط على الشرط

للعلامة ابن هشام الأنصاري
٧٠٨ - ٧٦١ هـ

تحقيق الدكتور
عبد الفتاح الحموز
رئيس قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة

دار عمار
عمان

إعتراض الشرط على الشرط

اعتراض الشرط على الشرط

للعلامة ابن هشام الأنصاري
(٧٠٨ - ٧٦١هـ)

تحقيق الدكتور
عبد الفتاح الحموز
رئيس قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة

دار عمّار
عمّان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

دار عمار
الأردن - عمان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص. ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٣٧

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقــدِمَـة

تُطِلُّ على قارىء مظانِّ إعراب القرآن وتفسيره، والفقه والنحو كثيراً مسألةُ اعتراض الشرطِ على الشرطِ، وكثيراً ما كانت تستوقفني هذه المسألة متأمِّلاً، ولقد انتهى بي الأَمْرُ إلى أَنْ أكتب فيها بحثاً يجَلِّي غوامضها ويَشْرَح مسائِلها بالإضافة إلى تدوين مذاهِب النحويين المختلفة فيها؛ لأَنَّ مظانَّها المختلفة لم تُوَفِّها بحثاً واستقصاءً من حيثُ الشواهِدُ وما يدورُ في فلكها مِن مسائِلَ، فمظانُّ النحو المختلفة تحدَّثت عنها بإيجاز شديد يُضْفي صورةً من الغموض على بعض مسائِلِها، فحاشية الصبَّان على شرح الأشموني، وشرح التصريح على التوضيح، وهمع الهوامع، وغيرها من مظانِّ النحو المختلفة لا تزوِّدُ القارىء بصورةٍ حيَّةٍ عَنْها، والقول نَفْسُهُ بالنسبة لكتب إعراب القرآنِ وتفسيره التي تكتفي بَعدِّ هذه الآيةِ أو تلك من باب اعتراضِ الشرطِ على الشرط.

ولقد قمتُ بجمع ما يدورُ في فلك هذه المسألة من حيثُ الشواهِدُ ومذاهِبُ النحويين المختلفة فيها وغير ذلك عمدتي في ذلك مظان النحو المختلفة وكتب إعراب القرآن وتَفْسيرِه وغير ذلك، ولقد سرَّني السيوطي في (الأشباه والنظائر في النحو) في حفظه لبعض المصنفات النفيسة في النحو وغيره، ولَعَلَّ (اعتراض الشرط على الشرط) لابن هشام الأنصاري يُعَدُّ من أهَمِّها، فَدَفَعني هذا المصَنَّف النفيس إلى العدول عن كتابة بحثٍ في هذه المسألة إلى تحقيقه مشرُوحاً مدروساً.

ولَقَدْ سعدتُ أيضاً بأَنْ وصلت يدي إلى مصنَّفٍ آخر في هذه المسألةِ مخطوط، وهو (مآخِذُ الضبط فيما يتعلَّق باعتراضِ الشرط على الشرط) للزيلعي (١١١٠ - ١١٨٨)، ولقد حفظ الزيلعي فيه مصنَّفَ ابن هشام السابق بالإضافة إلى تدوين مذاهب مَنْ قبله كالإسْنوي والرافعي وغَيْرِهما، واطلاعِه على الرسالة الشرطية التي أَلَّفها أَحَدُ شيوخه، ولكنه اكتفى في كثير من المواضع فيه بالنَّقْلِ مِمَّا لا يُساعِدُ القارىء على الانتهاءِ إلى صورةٍ واضحةٍ.

ولقد حاوَلْتُ جاهداً العثورَ على نسخةٍ مخطوطةٍ لمصنَّف ابنِ هشام السابق

لإصلاح ما وقع من اختلافٍ في ترتيب مسائل هذا المصنَّف في (الأشباه والنظائر في النحو) و (مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط) بتقديم ورقة عن محلها، ولقد أشار إلى هذا الاختلاف الزيلعي بعدَ العودة إلى أصْل هذا المصنف ذاكراً أنَّ هذا الخلل قد وقع في معظم نُسَخ (الأشباه والنظائر في النحو).

ولَقَدْ سَعِدْتُ أيضاً بعثوري على نسخةٍ تامةٍ دقيقةٍ لهذا المصنف عند أحَدِ علماء الأحساء في المملكة العربية السعودية الأفاضل، والذي آلت مكتبته فيما بَعْدُ إلى أحفادِه، ولقد عَزَّزَ هذه النسخة ما أشار إليه الزيلعي، فجاء ما فيها مطابقاً لِما في مصنَّفِ الزيلعي. والقول نفسه في نسخة ليدن.

ولهذا المصنَّف نسخة أُخرى في (ليدن) بهولندا.

ولقد رأيْتُ أنْ ابسُطَ الحديثَ فيما جاء موجزاً عند ابن هشام من حيثُ الشواهِدُ ومذاهِبُ النحاة وشرح ما يتراءى لي غموضه.

ولقد قَدَّمتُ لَهُ بترجمةٍ موجَزةٍ جداً لابن هشام الأنصاري أشَرْت فيها إلى تصانيفه المطبوعة والمخطوطة وتلك التي لَمّا يُعْثَرْ عليها بَعْدُ.

وبعدُ

فنسأل الله أن يُوَفّقَنا عالمينَ ومتعَلّمين. ﴿ربَّنَا لا تُؤاخِذْنا إنْ نسينا أو اخْطَأْنا، ربَّنا ولا تَحْمِلْ علينا إصراً كما حملتَهُ على الذين من قَبْلِنا، ربَّنا ولا تُحَمّلْنا ما لا طاقَةَ لنا به، واعفُ عنَّا، واغْفِرْ لنا، وارْحَمْنا أنتَ مولانا فانْصُرْنا على القَوْمِ الكافرين﴾.

وما التوفيق إلاَّ بالله.

المحقّق

الدكتور / عبد الفتاح أحمد الحموز

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بالأحساء.

ابن هشام الأنصاري

لقد آثَرْتُ أنْ أتحدَّث عن ابن هشام الأنصاري، حياته وآثارهِ بإيجازٍ شديدٍ، لأنَّ بعض الدارسين(١) قد وفَّوا هذه المسألةَ بحثاً واستقصاءً، ولقد رأيت أنْ أتحدث عن حياته وآثاره العلمية.

حياته(٢):

هو عبدُالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام بن جمال، أبو محمد الأنصاري، المصري، المشهور بابن هشام الأنصاري، وقيل إنَّه خَزرجي حملاً على ما ذهب إليه الشيخ محمد الأمير في حاشيته على (مغني اللبيب).

وُلِدَ الشيخ الفاضلُ في مصر، في يوم السبت من الخامس من ذي القعدة (عام ٧٠٨ هـ) على الأرجح، وقيل إنَّ مولِده كانَ بعد (عام ٧١٠ هـ). وتوفي في القاهرة (عام ٧٦١ هـ، أو ٧٦٢ هـ، أو ٧٦٣ هـ).

وللشيخ ولدان هما محمد الملقب بمحب الدين، وعبد الرحمن. والشيخ ذو ثقافةٍ واسعةٍ، أكسبته مكانةً علميةً مرموقة وشهرةً فائقةً، جعلتهُ يتربع على عرش علم النحو بلا منازع في ذلك الوقت، ولعلَّ ما يعزّز ذلك ما تطالعنا به بعض المظانّ التي تَرْجَمَت له، ومن ذلك ما جاء في (بغية الوعاة): «النحويُّ الفاضل، العلاَّمة المشهور، أبو محمد...، وتصدَّر لينْفَعَ الطالبينَ، وانفردَ بالفوائدِ الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبَة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار

---

(١) انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية للدكتور هادي نهر ١/٣٠، مقدمة شرح شذور الذهب للشيخ محي الدين عبد الحميد: ٥-٩، مقدمة المسائل السفرية في النحو للدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة كلية اللغة العربية، بغداد، عدد: ١٦، ١٩٧٢م (مقدمة إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل للدكتور هاشم طه شلاش، مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب للدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، ١٩٧١ مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب للدكتور علي فوده).

(٢) انظر في ترجمته بالإضافة إلى ما مر: الأعلام: ٤/٢٩، معجم المؤلفين ٦/١٦٤، شذرات الذهب: ٦/١٩١، بغية الوعاة: ٢/٦٨-٧٠ حاشية الأمير على مغني اللبيب: ١/٢، حسن المحاضرة: ١/٥٣٦، دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٥ الدرر الكامنة: ٢/٤١٥ - ٤١٧، روضات الجنات: ٣٤٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/٥. طبقات الشافعية: ٦/٣٣، ٢٩٦، كشف الظنون: ١٢٤/١٥٤، ٤٠٦، ٥٦٣، ٥٦٤، ٦٠٤، ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٣٣٢، ١٣٥٢، ١٤٧٧، ١٥٦١، ١٦٦٩، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٨١٨، إيضاح المكنون: ٢/٢٤٣، ٤٢٢، ٦٠٧ هدية العارفين: ١/١٦٥، المدارس النحوية: ٣٤٦، مفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/١٩٨-١٩٩، النجوم الزاهرة: ١٠/٣٣٦، البدر الطالع: ١/٤٠٠-٤٠٢.

على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريدُ، مسهباً وموجزاً، مع التواضع، والبر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب »(٣).

ولقد لقبه معاصره السبكي(٤) بنحوي هذا الوقت. وهو عند ابن تغرى بردى(٥) عالمٌ في عدة علوم ولا سيما علم العربية.

وقال فيه ابن خلدون: « وَصَلَ إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجُلٍ من أهل الصناعة العربيَّة من أهلِ مصر، يُعْرَف بابن هشام، وظهر من كلامهِ أنَّه استَولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهلِ طبقتها، لعظم ملكته وما أحاطَ بهِ مِنْ أُصول ذلك الفنّ وتفاريعهِ، وحُسنِ تصرُّفه فيه، ودَلّ على أنَّ الفضلَ ليسَ منحصِراً في المتقدمين »(٦).

وقالَ فيهِ أيضاً: « ما زِلنا ونحن بالمغرب نَسْمَعُ أنَّه ظهرَ بمصر عالِمٌ بالعربية، يُقالُ له ابن هشامٍ، أنحى من سيبويه »(٧).

ولعلَّ هذه المكانةِ المرموقة وهذا التبحر في هذا الفن وما يدور في فلكه يعودان إلى ثقافته الواسعة، من اختلافٍ إلى المدارس والمساجد وغيرهما من منابع العلم الثرَّة، ودِراسةٍ للفقهِ الشافعي وغيره ودواوين الشعر والقراءات القرآنية في حلقات الدرسِ وغيرها، ولعلَّ ما يُعزّز ذلك أنّه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمسِ سنين(٨).

ولعلَّ من أشهرِ شيوخهِ تاجَ الدين الفاكهاني (متوفى ٧٣١ هـ) الذي قرأ عليهِ بعض مسائل النحو، وبدرَ الدين بن جماعة (متوفى ٧٣٣ هـ) الذي أخذَ عنهُ الحديثَ، وتاجَ الدين التبريزي (متوفى ٧٤٦ هـ)، وابنَ المرحِّل (متوفى ٧٤٤ هـ).

---

(٣) بغية الوعاة: ٦٨/٢ - ٦٩

(٤) انظر طبقات الشافعية: ٣٣/٦

(٥) انظر النجوم الزاهرة: ٣٣٦/١٠

(٦) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢

(٧) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢، وانظر بغية الوعاة: ٦٩/٢

(٨) انظر بغية الوعاة: ٦٩/٢

وسَمِع على أبي حيان النحوي ديوان زهير بن أبي سلمى من غير أن يلازمه أو يقرأ عليه، ولقد شرح من مصنَّفاته (اللمحة البدرية) كما سيأتي فيما بعدُ. ولعلَّ من أبرز تلاميذه ابن الملاح الطرابلسي، وعلي بن أبي بكر البالسي، وابن الفرات، ومحب الدين بن هشام، وابن الملقن، وابن اسحق الدجوى، وغيرهم.

آثارُهُ العلمية:

لقد صَنَّف ابن هشام في اللغة والنحو والفقه وغير ذلك من العلوم، ولقد وصلت إلينا بعض هذه التصانيف، فمنها ما طُبع محققاً، ومنها ما يزالُ في انتظار دارسي العربية ليزيّنوا بها مكتبتنا النحوية وغيرها.

وإليك ما استطعت الاهتداء إليه من تصانيفه المطبوعة:

(١) الإعراب عن قواعدِ الإعراب(٩).

(٢) الألغاز النحوية(١٠).

(٣) إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل(١١).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(١٢).

(٥) الجامع الصغير في النحو (١٣).

(٦) شرح (بانت سعاد)(١٤).

---

(٩) حققَّه الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.

ونشره الدكتور علي فوده، ١٩٧١، مع دراسة علمية في مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض. وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧) أنه طُبع في الآستانة ومصر، وأن الشيخ خالداً الأزهري قد شرحه. وقد شرحه أيضاً صالح بن سليمان، وسماه: «إفصاح الإعراب عن قواعد الإعراب». انظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، كتاب آداب اللغة العربية وعلومها: ٣/٢٦٤ وتوجد في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء نسخة باسم قواعد الاعراب.

(١٠) لقد طُبع أكثر من مرةٍ، وآخرها في النجف عام ١٩٦٧م.

انظر في ذلك مقدمة المسائل السفرية: ٤. وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧)

(١١) حققَّه الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة كلية اللغة العربية، بغداد، عدد: ١٦، ١٩٧٢م. انظر في ذلك مقدمة المسائل السفرية: ٤.

(١٢) حققَّه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع طبعات عديدة لكثرة تداوله ولحاجة المريدين إليه.

(١٣) نشرهُ وحققَّه وعلقَ عليه محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح، دمشق، ١٩٦٨م. ولقد ذكر الدكتور هادي نهر (مقدمة شرح اللمحة البدرية ١/٨٠) أنَّه مخطوط وذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنَّه طبع بباريس.

(١٤) لقد طُبع أكثر من مرةٍ، طبعه جويدي في ليبزج عام ١٨٧١م، ثم طُبع في القاهرة ثلاث طبعات ١٢٩٠ هـ، ١٣٠٤ هـ، ١٣٠٧ هـ. وطبع أيضاً في سنة ١٣٢١، الميمنية.

(٧) شرح اللمحة البدرية لأبي حيَّان النحوي(١٥).

(٨) المسائل السفرية في النحو:

لقد حققَّه الدكتور حاتم صالح الضامن(١٦)، واختار له هذا العنوان معتمداً على السيوطي في (بغية الوعاة)، وحاجي خليفة في (كشف الظنون)، وإسماعيل باشا في (هدية العارفين).

ولقد اعتمد في إخراج هذا المصنَّف محققاً على نسختين مخطوطتين في المكتبة الأحمدية بتونس، وقابل ما فيهما بما في (الأشباه والنظائر)، وذكر أنَّ هناك نسخةً مخطوطةً في ليدن باسم (مسائل في النحو وأجوبتها)، وأُخرى في برلين باسم (رسالة في انتصاب: لغةً، وفَضْلاً، وخلافاً، وأيضاً، وهَلُمَّ جرًا)، وأخرى في دار الكتب المصرية تحمل الاسم السَّابق. أمَّا نسخة دار الكتب الوطنية (رقم ٢٣٣٨) فتحمل الاسم (رسالة في توجيه النصب)، والنسخ الأُخرى جاءت بلا عنوان.

وعزَّز الدكتور الفاضل اختيار هذا الاسم لمثل هذه المسائل بأنَّ ابن هشام ذكر في بداية هذا المصنف أنَّه أَلَّفهُ جواباً عن سؤالٍ وُجِّهَ إليه وهو على جناح السفر.

ولقد تناسى الدكتور الفاضل نسخة دار الكتب الظاهرية في دمشق، وهي باسم (رسالة في توجيهات بعض ألفاظ استعملها المؤلفون)، وهي تحت رقم (٧٦٢٥ عام).

ولقد عدَّ الدكتور هادي نهر (رسالة في انتصاب: لغةً، وفضلاً، وأيضاً، وهَلُمَّ جرًّا(١٧) والمسائل السفرية)(١٨) كتابين لالتباس الأمر عليه إنْ أراد بالمسائل السفرية التي حققَّها الدكتور حاتم صالح الضامن كما مرَّ.

وبعدُ: فَلَستُ أَتَّفق مع الدكتور الفاضل في اختيار هذا الاسم لهذا المُصنَّف لأنَّ هناك مصنَّفاً آخر يذكر في مقدمته ابن هشام أنَّه إجابات عن أسئلةٍ سُئِلَ عنها في

---

(١٥) حققَّه الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م - ١٣٩٧ هـ.

(١٦) مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

(١٧) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨١

(١٨) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٩١

أسفارهِ، وهذا المصنف منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم: (٦٩٤٤ عام)، وهو باسم «مسائل وأجوبتها في النحو»، وهو الاسم نفسه لمخطوطة ليدن كما مرَّ، ولعلَّ ما يُعزّز كونَ هذه المسائل غير التي في (المسائل السفرية) المحققة ما جاء في هذه النسخة بعد البسملة: «أمَّا بعدَ حمدِ الله على أفضالهِ حمداً كثيراً.. فإنّي ذاكرٌ في هذه الأوراق مسائلَ سُئلْتُ عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبْتُ بها على سبيل الاختصار....».

وآخرها: «وإما: موصولة، ويأتي المذهبان في رابط الجملة، قال مؤلفه الشيخ جمال الدين بن هشام: سُئِلتُ عنها بالحجاز الشريف في عام سبعةٍ وأربعينَ وسبعمائةٍ، واللهُ الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب»(١٩).

وفي دار الكتب الظاهرية نسخة أُخرى من هذه المسائل تحت رقم: (١٠٥٤١ عام)، وهي باسم (من مسائل ابن هشام وأجوبتها).

ولعلَّ في جعل هذا المصنَّفِ المحقَّقِ باسم (رسالة في انتصاب: لغةً: وفضلاً، وأيضاً، وَهَلُمَّ جرًا) أو (رسالة في توجيهات بعض ألفاظٍ استعملها المؤلفون) بُعداً عما قد يوقعُ في حيرةٍ من أمرِ هذين المصنفين، ولعل الاسم الثاني اكثر دقةً ودلالة عمَّا في هذا المصنَّف من مسائل.

وإنّني لأذهَبُ إلى أنَّ السيوطي وغيره ممّن ذكروا في مظانهم (المسائل السفرية) يريدون ما سُئِلَ عنه ابن هشام من مسائل في رحلته إلى مكة المكرمة

(٩) شرح السيرة:

وهو شرح قصيدة البوصيري في مدح الرسول ـ ﷺ ـ ولقد صنَّفَه الدكتور هادي نهر(٢٠) في قائمة المطبوع من غير أن يذكر من أشرفَ على طبعهِ أو مكان الطبع. ورجَّح الدكتور حاتم صالح الضامن(٢١) أنْ يكون شرح

---

(١٩) انظر في ذلك أيضاً فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٤٦٥

وبعد أن انتهيت من تحقيق هذا المصنف صدر المصنّف المشار اليه باسم (المسائل السفرية في النحو) بتحقيق الدكتور علي حسين البواب الذي تبع السيوطي وغيره في اختيار هذا العنوان أيضاً.

(٢٠) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٦٣/١.

(٢١) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦.

قصيدة كعب بن زهير في مدح الرسول (بانَت سعادُ)، لأنَّ من العلماء من يُسمّيها البردة: «شرح البُردة: وهو شرح قصيدة البوصيري، ويُخيَّلُ لي أنّه شرح (بانت سعادُ) لأنَّ من العلماء مَن يُسمِّيها البردة، وذكر د. رشيد أنه مطبوع، ولم أقف على ذلك عند غيره»

ولست أتفق معه في هذا المذهب لأنَّ البردتين قد اشتهرتا، فشرحهما ابن هشام كما شرَحها غيره، ولعلَّ ما يُعزّز ذلك أيضاً أنّ السيوطي(٢٢) قد نسب إليه هذا الشرح أيضاً.

ولعل الدكتور الفاضل قد تبع فيما ذهب إليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمته لِ (شرح شذورِ الذهب): «شرْح البردة: ذكره السيوطي، وربَّما كان هو (شرح بانت سعادُ) الآتي»(٢٣).

(١٠) شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه(٢٤).

(١١) شرح قطر الندى وبلّ الصدى(٢٥).

(١٢) فوح الشذا بمسألةِ كذا(٢٦) لأبي حيان النحوي.

(١٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب(٢٧).

(١٤) مسائل في إعراب القرآن.(٢٨).

أما تصانيفهُ التي ما زالت مخطوطة فهي أكثر من سابقتها، وإليك ما استطعت الاهتداء إليه عمدتي في ذلك من سبقني في الترجمة لابن هشام والبحث في أماكن

---

(٢٢) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٩

(٢٣) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧

(٢٤) طُبع عدة مرات، وحققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وهو كثير التداول لأهميته ولحاجة المريدين إليه. ولقد شرح الشذور غير ابن هشام، ومن هؤلاء السيوطي، وبدر الدين حسن بن أبي بكر القدسي الحلبي، وزكريا بن محمد الأنصاري.

انظر: كشف الظنون: ٢/٤٩، إيضاح المكنون: ٢/٤٢، مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٦٣.

(٢٥) طُبع عدة مرات، وحققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ولأهميته ترجمه المستشرق الفرنسي جوجيه الى الفرنسية، وطُبع في ليدن عام ١٣٠٥ هـ. انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٦٥

(٢٦) حققَه الدكتور أحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٣م

(٢٧) طبع عدة مرّات بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع أيضاً عدة مرّات بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ومراجعة سعيد الأفغاني.

(٢٨) حققه الدكتور صاحب أبو جناح، نُشر في مجلة المورد، عدد: ٣، بغداد، ١٩٧٤م

المخطوطات أو مظان تلك المخطوطات المصنفة:

(١) مسألة في قوله تعالى: «إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المُحسنين»(٢٩)، وهو المصنف الذي نُحققِّه، ولم يُشِرْ أيٌّ مِمَّنْ ترجم لابن هشام إلى النسخة التي بين أيدينا كما سيأتي فيما بعدُ.

(٢) مسألة اعتراض الشرطِ على الشرط: وهو المصنَّفُ الذي سَينشَرُ بتحقيقنا قريباً، وفي أيدينا نُسخَةٌ مخطوطة لم يُشرْ إليها أيٌّ مِمَّنْ ترجم لابن هشام، وهي نسخةٌ عثرنا عليها عند أهل العلم من الأحساء في المملكة العربية السعودية. ولهذا المصنّف نسخة أُخرى في ليدن.

(٣) المباحثُ المرضية المتعلقة بِمَنْ الشرطية: لهذا المصنَّف ثلاث نسخ بدار الكتب المصرية (٧٣٠ مجاميع، ٤٥٩ مجاميع).

وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخَةٌ أُخرى لم يُشرْ إليها أيٌّ ممن ترجم لابن هشام قَبْلَنا(٣٠)، وهي تحت رقم: ١٠٩٨٢ عام. وتوجد منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ويدور هذا المصنَّفُ في فلك مسائلَ متعلقه بـ (مَنْ) الشرطية وغيرها مِن أسماءِ الشرط وقَعَ البحثُ فيها بين ابن هشام وتقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي.

(٤) مسائل وأجوبتها(٣١).

(٥) نبذة مِنْ قواعدِ الإعراب:

ذكر ابن هشام في مقدمتها أنَّه اختصرَها من قواعد الإعراب تسهيلاً على الطلاب: «هذه نُبذة يسيرة اختصرتُها مِن قواعدِ الإعراب تسهيلاً على الطلاب، وتقريباً على أُولي الألباب، وتَنحْصِرُ في ثلاثَةِ أبواب».

وهذه الرسالة في دار الكتب الظاهرية تحت رقم (١٠٣٧٣ عام)، وتقع في ورقتين (١٤ أ ق ـ ١٥ ب ق) من مجموع عدد أوراقه ست عشرة ورقةً.

---

(٢٩) الأعراف: ٥٦

(٣٠) انظر في ذلك أيضاً فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٤٦٥

(٣١) انظر الصفحة: ٩

وتوجد من هذه الرسالة نسختان أُخريان في دار الكتب الظاهرية أيضاً تحت الرقمين (١٠٤٥٠ عام، ١٠١٠٦ عام). ولم يُشرْ إلى هذه الرسالة أيٌّ مِمَّن ترجم لابن هشام قبلي فيما أعلم(٣٢).

ولقد جاءت هذه الرسالة باسم (نكتة من الإعراب) في نسختين أُخريين في دار الكتب الظاهرية، الأولى تحت رقم (١٨٤٦ عام)، والثانية تحت رقم (١٨٤٥).

وأوَّل النسخة الأولى بعد البسملة: «هذه نكتة يسيرة اختصرتها مِن قواعدِ الإعراب تَسهيلاً على الطلاب وتقريباً على أولي الألباب، وتقع في ثلاثة أبواب..»

(٦) موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

توجد منه أربع نسخ في دار الكتب المصرية(٣٤)، ونسخٌ في مكتبتي برلين وباريس(٣٥).

وتوجد أَيضاً نسخةٌ منه في دار الكتب الظاهرية، تحت رقم ١٠٥٤٥ عام، وهي نسخة لم يُشِرْ إليها أيٌّ مِمَّن تَرجمَ لابن هشام ـ فيما أعلمُ ـ قبلي.

وأوَّل هذه النسخة: «أمَّا بَعْدَ حمدِ الله الفاتحِ عندَ الأعواز، المانحِ بالإيجاز، جاعلِ علم العربية في العلوم كالطراز، فبه تفكّ الألغاز..»

ولقد نقل السيوطي في (الأشباه والنظائر)(٣٦) من هذا المصنَّف.

(٧) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

منه نسخ(٣٧) في مكتبة المتحف العراقي (رقم ٣٨٣٩)، ودار الكتب المصرية (١٨ ش).

---

(٣٢) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٥٢١

(٣٣) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: (علوم اللغة العربية ـ النحو): ٥٢٩

(٣٤) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٦

(٣٥) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧

(٣٦) انظر: ٣/٤

(٣٧) انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٠، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٥

(٨) تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة:

توجد منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم: ١٢١٠.

(٩) حواش على الألفية:

توجَدُ منه نسخة في دار الكتب المصرية(٣٨).

(١٠) شرح اللب:

توجد منه نسختان في دار الكتب الظاهرية منسوبتان إلى ابن هشام، الأولى تحت رقم: ١٧٧٧ عام، والثانية تحت رقم: ١٧٦٧ عام.

واللب هو كتابٌ لَخَّص فيه ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر علي البيضاوي الشيرازي الكافية في النحو لابن الحاجب(٣٩).

ولم تذكر المظانُّ التي عُدنا إليها هذا المصنَّف منسوباً لابن هشام، أما الذين ترجموا لابن هشام فلم يُشر أحدٌ منهم - فيما أعلم - إلى هذا الشرح.

ويوجدُ في دار الكتب الظاهرية متن اللب تحت رقم: ١٠١٢٨ عام.

(١١) رسالة في استعمال المنادى في تسع آياتٍ من القرآن: منها نسخة في مكتبة برلين(٤٠) (رقم: ٦٨٨٤)

(١٢) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية:

وهذا المصنف في شرح شواهد اللمع لابن جني، وتوجد منه نسخة في برلين(٤١) (رقم: ١٢٠٩٧).

(١٣) شرح الجمل للزجاجي:

توجد نسخة(٤٢) من هذا الشرح في المكتبة الأحمدية بحلب رقم: ٩٧٦.

---

(٣٨) انظر بروكلمان، الملحق: ٢/١٦، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٥

(٣٩) انظر مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية، النحو): ٣٣٦.

(٤٠) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٧.

(٤١) انظر: مقدمة شرح شذور الذهب: ٧، مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٣، دائرة المعارف الإسلامية: ١/٢٩٦، هدية العارفين: ١/٢٦٥.

(٤٢) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٣.

وقيل إنَّه شرح لشواهد جمل الزجاجي(٤٣).

(١٤) شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية:

توجد منه نسخة في ليدن(٤٤).

(١٥) شرح الملح وموارد المنح:

توجد منه نسخة في برلين (٢٠٩٧)(٤٥).

(١٦) مختصر الانتصاف من الكشاف:

توجد نسخة منه في برلين ومكتبة الأزهر(٤٦).

(١٧) مسألة في تعدُّدِ ما بعد (إلَّا) على ثلاثة أقسام(٤٧): توجد نسخة من هذه المسألة في مكتبة خسروباشا في تركيا(٤٨).

(١٨) مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته: توجد نسخة من هذه المسألة في مكتبة خسروباشا في تركيا(٤٩).

ولقد نقل السيوطي هذه المسألة في (الأشباه والنظائر)(٥٠).

(١٩) رسالة في إعراب (أنت أعلمُ ومالك)(٥١).

(٢٠) رسالة في إعراب بعض الكلمات:

توجد نسخة منها في دار الكتب المصرية (١٢٨ نحو).

(٢١) رسالة في التنازع:

توجد نسخة(٥٢) منها في دار الكتب المصرية (٤٦٩ نحو).

(٢٢) رسالة في (كاد) وأخواتها:

---

(٤٣) انظر: كشف الظنون: ٢/٦٦٤، هدية العارفين: ١/٦٥

(٤٤) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٨

(٤٥) انظر: مقدمة شرح اللمحة البدرية: ٨٦، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٥

(٤٦) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٨

(٤٧) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦

(٤٨) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦

(٤٩) انظر مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٦

(٥٠) انظر: ٤/٥٦ - ٦٢

(٥١) انظر الأشباه والنظائر: ٤/٦٧ - ٧٤

توجد نسخة منها في دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو)

(٢٣) رسالة في معاني حروف النحو:

توجد نسخة منها في دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو)

(٢٤) رسالة في قوله تعالى: «ولله على الناس حج البيتِ من استطاعَ إليهِ سبيلا »(٥٢).

(٢٥) رسالة في (على أيِّ شيء رُفعَ: وخيرٌ منك) في قول جابر رضي الله عنه: « كان يكفي مَن هو أوفى منك شعراً وخيرٌ منك »(٥٣).

(٢٦) مطالع السرور بين مقرّر القطر والشذور:

توجد نسختان منه في دار الكتب المصرية (رقم: ٩٢٩ هـ، ٩٣٣ نحو)(٥٤).

أمَّا تصانيفه التي لم تصل إلينا فهي كثيرة، ومنها ما يلي: -

(١) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل:

ذكر السيوطي(٥٥) أنه في عدة مجلدات.

(٢) التذكرة في النحو:

ذكر السيوطي(٥٦) أنه في خمسة عشر مجلداً، ولقد نقل منه في (الأشباه والنظائر) في مواضع(٥٧).

(٣) الجامع الكبير في النحو(٥٨).

(٤) رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة:

ذكر السيوطي(٥٩) أنَّه في أربعة مجلَّدات.

(٥) شرح الشواهد الصغرى:

---

(٥٢) انظر الأشباه والنظائر: ٤/٧٤ - ٧٧

(٥٣) انظر الأشباه والنظائر: ٤/٧٨ - ٧٩

(٥٤) انظر مقدمة شرح اللمحة البدرية: ١/٨٦

(٥٥) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٨ - ٦٩، وانظر: الدرر الكامنة: ٢/٤١٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/٥، البدر الطالع: ١/٤٠٠.

(٥٦) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٨ - ٦٩، وانظر البدر الطالع: ١/٤٠٠.

(٥٧) انظر: ٣/٢٨، ٥٩، ١٢٥

(٥٨) انظر: بغية الوعاة: ٢/٦٩، الأعلام: ٤/٢٩١، شذرات الذهب: ٦/١٩٢.

(٥٩) انظر بغية الوعاة، ٢/٦٩، وانظر: كشف الظنون: ١/١٥٤، هدية العارفين: ١/٤٦٥

ذكره السيوطي(٦٠)، وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(٦١) أنّه لا يدري أهو كتاب الروضة السابق أم هو كتاب آخر.

(٦) شرح الشواهد الكبرى(٦٢).

(٧) شرح التسهيل:

وهو في عدّة مجلدات(٦٣)، وقيل إنه لم يكمل(٦٤).

(٨) عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب:

ذكر السيوطي(٦٥) أنّه في مجلدين.

(٩) القواعد الصغرى في النحو(٦٦).

(١٠) القواعد الكبرى في النحو(٦٧).

(١١) كفاية التعريف في علم التصريف(٦٨).

(١٢) رسالة في أحكام لو، وحتى(٦٩).

(١٣) شرح أبيات ابن الناظم(٧٠).

(١٤) شرح الجامع الصغير في الفروع لمحمد بن الحسن الشيباني(٧١)

(١٥) حواشٍ على التسهيل(٧٢).

(١٦) حواشٍ على شرح الألفية لابن الناظم(٧٣).

---

(٦٠) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٩، وانظر البدر الطالع: ١/٤٠٠

(٦١) انظر مقدمة شرح شذور الذهب: ٨

(٦٢) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٩، البدر الطالع: ١/٤٠٠

(٦٣) انظر: بغية الوعاة: ٢/٦٩، الدرر الكامنة: ٢/٤١٦

(٦٤) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٥، البدر الطالع: ١/٤٠٠

(٦٥) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٩، وهو في شرح التصريح على التوضيح: ١/٥: عدة الطالب في تصريف ابن الحاجب. وانظر البدر الطالع: ١/٤٠٠.

(٦٦) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٩

(٦٧) انظر: بغية الوعاة: ٢/٦٩، هدية العارفين: ١/٤٦٥

(٦٨) انظر: مقدمة الجامع الصغير في النحو: هـ، مقدمة المسائل السفرية في النحو: ٧

(٦٩) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٥

(٧٠) انظر خزانة الأدب: ١/٩

(٧١) انظر مقدمة الجامع الصغير في النحو هـ وانظر: كشف الظنون: ٢/٤٦٣، هدية العارفين: ١/٤٦٥

(٧٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٥، وذكر الشيخ خالد الأزهرى أنه في مجلدين.

(٧٣) انظر: بغية الوعاة: ٢/٦٩، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/١٥٦.

ابنُ هشامٍ
واعتِراضُ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ

لَقَدْ أَغْفَلَتِ المظانُّ المختلِفَةُ الإشارَةَ إلى هذا المُصَنَّفِ النفيسِ، فكتُبُ التراجِمِ قَدْ تناسَتْهُ تماماً، والقوْلُ نَفْسُهُ مَعَ مظانِّ النحو التي اغترَفَتْ كثيراً مِنْ ينابيع ابنِ هشامٍ النحويَّةِ الثرَّةِ، ولذلك جاءَ الحديثُ فيها عَنْ مَسْألة اعتِراضِ الشرطِ على الشرطِ موجَزاً في غَيْرِ مواضع الإيجازمِنْ حَيْثُ شواهِدُها وما يَدورُ في فلكِها من مَسائِلَ.

ولَعَلَّ العلّامة السيوطي يُعَدُّ أَوَّلَ مَن زيَّنَ مُؤَلَّفَهُ النفيسَ (الأشباه والنظائر) بتدوين رسائِلَ نحويَّةٍ نفيسةٍ فيهِ، ومِنْ هذه الرسائل رسالةُ ابنِ هشامٍ هٰذِهِ.

ولقد اعتَمَدَ الشهابُ في حاشيته عليه (٥/٩٤ ـ) :« ... فلا وَجْهَ لَهُ، فَعَلَيْهِ يَخْتَلِفُ حكْمُ المسألة في التَّقَدُّمِ والتَّوَسُّطِ والتأخُّرِ، ولَهُ رسالةٌ في هذه المسألةِ مستقلَّة ... »

ولقَدْ رأيْت أَنْ يكونَ عنوانُ هذه المصنَّفِ: اعتراضُ الشرطِ على الشرطِ؛ لأنَّ لفظة رسالة أو مسألة تكادُ تكونُ من إضافة مَنْ أشارَ إليه كالشهاب كما مر، والقولُ نفسُه بالنسبة لما حملته النسخة الأصل منْ عنوان: « الكلامُ على مسألةِ اعتِراضِ الشرْطِ على الشرط ».

ولعَلَّ ما يُعَزِّزُ ما نَذْهَبُ إليه ما في (الأشباه والنظائر: ٤/٨٣): « اعتِراضُ الشرطِ على الشرطِ: هذا فَصْلٌ نتكلَّمُ فيهِ بحولِ الله ـ تعالى ـ وقوَّتِهِ على مسألة اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ ».

ولم تَنَلْ مسألةُ اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ ما نالَتْه غيرُها من مسائِلِ النحو المختلفة من حيثُ استِقْصاءُ الشواهِدِ وغيرِ ذلك ممَّا يَدورُ في فلكِها، ولذلك جاء حديثُ الصبَّان عنها في حاشيته (٤/٣١ ـ ٣٢) موجزاً، والقولُ نفسه معَ السيوطي

في همعه (٣٣٨/٤ ـ)، والشهاب في حاشيته (٩٤/٥ ـ ٩٥)، والزركشي في بُرْهانِهِ (٣٧٠/٢ ـ).

أمَّا ابن هشام فَيُعَدُّ رائداً في جمع مسائلها وشواهدها وما يَدورُ في فلكِها، ويكاد هذا المصنَّفُ يُعَدُّ سراجاً منيراً لكل راغِبٍ ومريد.

ويكادُ حديثه في هذا المصنَّف يدورُ في فلك إزالةِ ما عَلِق بهذه المسألةِ من غبار الغموضِ والإهمال، وتأييدِ هذا المذهب وردّ ذاك بأدلةٍ بيِّنةٍ، ويَتَراءى ذلك في ردِّه مذهب ابن مالك في أنَّ الجوابَ المذْكورَ للأوَّل، وأنَّ الشرطَ الثانيَ لا جوابَ لَهُ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في رَدِّهِ مَذْهَبَ من أجازَ أنْ يكون الجوابُ للشرط الثاني على أنَّه وجوابَهُ جوابُ الشرطِ الأوَّل.

وتطالِعُنا في هذا المصنَّفِ نقولٌ عن بعض النحاةِ القدامى كابن كيسان وأبي جعفر النحَّاس، وابن مالك وأبي علي الفارسي في المسائل القصريَّة، والأخفش، وابن الدهان.

أمَّا شواهِدُهُ في هذا المُصنَّفِ فَمِنَ القرآن الكريم والشِّعْرِ العربي، ويَتَراءى لي أنَّه لم يستقصِ الشواهدَ القرآنية التي تدورُ في فلك هذه المسألة كما ستتضح في مكانِها.

ولقَدِ افتَتَح ابْنُ هشامٍ هذا المُصَنَّف بما يمكنُ أنْ يُعَدَّ مُقدِّمةً له، فلقد ذكر فيها أنَّ في العربية توارُدَ شرطيْن على جوابٍ واحدٍ متأخِّر عنهما، وأنَّ هذه المسألةَ يقَعُ فيها الالتباسُ والغلَطُ، ولذلك يطالِعُنا بعدَ هذا التقديم الموجز بالتنبيه على ما يمكِنُ أنْ يُعَدَّ مِنْ مسائلها خطأً:

(١) أنْ يكونَ الشَّرْطُ مُقْتَرناً بجوابه.
(٢) أن يكونَ الشَّرْطُ الثاني مُقْتَرناً بالفاءِ لفظاً.
(٣) أنْ يكونَ الشرطُ الثاني مُقْتَرناً بالفاء تقديراً.
(٤) أنْ يُعْطَفَ على فِعْلِ الشرطِ فِعْلٌ آخَرُ.
(٥) أنْ يكون الجوابُ محذوفاً.

وينتهي مِمَّا مرَّ إلى أنَّ اعتِراضَ الشَّرْطِ على الشرطِ مُقَيَّدٌ بتواردِ شرطين أو

أكثر على أَنْ يكونَ في الكلام جَوابٌ واحِدٌ متأَخِّرٌ.

ثُمَّ ينتقِل للحديث عَنْ خلاف المجوِّزين لهذه المسألةِ في كوْنِ الجوابِ المذكور للشرط الأوَّل، وهو اختياره، أو الثاني، ولَهُمْ في ذلك ثلاثة مذاهِبَ:

(١) أَنْ يكونَ الجوابُ واقعاً بمجموع حصول كل من الشرطين، وكون الشرط الثاني واقِعاً قبلَ وقوع الأوَّلِ، فالجوابُ المذكورُ للشرط الأوَّل، وجَوابُ الثاني محذوفٌ لدلالةِ الأوَّلِ وجَوابِهِ عَلَيْهِ، وهو قول الجمهور وابن مالك الذي يختلف معهم في أَنَّ الثانيَ لا جواب لَهُ، وهذا القولُ الأخيرُ مردودٌ عند ابن هشام.

(٢) أَنْ يكونَ مضمونُ الجوابِ واقعاً بعدَ الشرطَيْنِ، فالطلاق في مثل قولنا: إنْ رَكِبْتِ إنْ لَبِسْتِ فأنت طالِقٌ، معلَّقٌ على حصول الركوب واللبس سواء وقعا على ترتيبهما أم متعاكسينِ أم مجموعين، وهو قولٌ منسوبٌ إلى إمام الحرمين، ويُرُدُّه ابن هشام بأدِلَّةٍ بينةٍ قويةٍ.

(٣) أن يكونَ الشرطُ الثاني جوابُه مذكورٌ على أَنَّ الشرط الثاني وجوابَهُ جوابُ الشرط الأَوَّل، فلذلك يَقَعُ الطلاقُ في مثل قَوْلِنا: إنْ ركبتِ إنْ لَبِسْتِ فَأَنْتِ طالقٌ، أي: إنْ رَكِبْتِ أوَّلاً ثم لَبِسْتِ.

وهذا القولُ عند ابن هشام باطِلٌ لما يلي:

(١) أنَّه لا بُدَّ من الفاء في الجواب، وهي لا تُحْذَفُ إلاَّ في الشعرِ.

(٢) أنَّ القاعِدَة في مثلِ هذه المسألة أن يكونَ الجوابُ للأوَّلِ كما مرَّ.

(٣) أنَّ هذا القوْل لا يتأَتَّى في بعضِ الشواهد.

ويُنْهي ابن هشام مُصَنَّفَه النفيسَ بأنَّهُ قد يعترضُ أكْثَرُ مِنْ شرطَيْن كقولنا: إنْ أعْطَيْتُكَ إنْ وَعَدْتُكَ إنْ سَأَلْتَني فعبدي حُرٌّ.

ولعلَّ هذا المصنَّفَ يُعَدُّ عُمْدَةً لكلّ باحثٍ في كلِّ ما يدور في فلك اعتراض الشرطِ على الشرط، ولسنا ننكِرُ أنَّ رسالة (مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط) للزيلعي قد صُنِّفت بعد هذا المصنَّف، ولكنَّها لم تصل إلى ما

وصل إليه من حيثُ الاستقصاءُ والتبويبُ وعُمْقُ دراسة مسائل اعتراضِ الشرط على الشرط، فالزيلعي قد جمع فيها أقوال العلماء قبله كالإسْنَوي والرافعي وابن هشام وغيرهم، فابنُ هشام يُخرِجِ ما يمكن أنْ يُعَدَّ وهماً من بابها حَمْلاً على ما يراهُ من حدودِها وأُصولها، ولكنَّ هذه المسألة تغيب عن الإسْنوي في (الكوكب الدرّي) الذي نقل الزيلعي قوله في هذه الرسالة، فقوله تعالى: ﴿ولا يَنْفَعُكم نصْحي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إنْ كانَ اللهُ يُريدُ أن يغويَكُمْ هو ربّكم وإليهِ تُرْجعونَ(١)﴾، وقوله تعالى: ﴿وامرأةً مُؤْمِنَة إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبيِّ إنْ أرادَ النبيُّ أنْ يَسْتَنْكِحَها خالِصَةً لكَ من دونِ المؤمنين(٢)﴾ يُعَدَّان من باب اعتراض الشرط على الشرط عند الزيْلعي: «قالَ العلاَّمة الإسْنوي في كتابه (الكوكب الدرّي) ما نصُّه: (فَصْلٌ في الشرطِ والجزاء مسألةُ اعتراض الشرطِ على الشرطِ: هو دخول جملةٍ شرْطيّةٍ على مِثلِها، كقوله تعالى: ﴿وامرأَةً مؤمِنَة إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبيِّ إنْ أرادَ النبيُّ أنْ يَسْتَنْكِحَها الآية﴾، وقولُهُ تعالى: ﴿ولا يَنْفَعُكُمْ نُصْحي إنْ أَرَدْتُ أنْ أَنْصَحَ لكم إنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ وكقولِ القائل: إنْ أكَلْتِ إنْ دَخَلْتِ فأنت طالق، فيه مذهبان: أحَدُهما، وهو ما جزم به ابن مالك في (شرح الكافية)، أنَّ الشرط الثاني موضع نصبٍ على الحال، والثاني: وهو ما صحّحَهُ في (الارتشاف) أنَّ المذكور ثانياً متقدّمٌ في المعنى على المذكورِ أوّلاً وإنْ تأخَّرَ في اللفظ؛ لأنَّ الشرط متقدِّم على المشروط، والشرطُ الثاني قد جُعِل شرطاً لجميع ما قَبْلَهُ، ومن جملة ذلك الشرط الأوّل، والآية السابقة تدلُّ عليهِ؛ لأنَّ الشرط الثاني ـ وهو إرادة الله تعالى ـ سابقة على إرادة المخلوقين لأنها قديمة، ورأيتُ في كلام بعضهم مذهباً ثالثاً عزاه إلى الفرّاء، إنْ كان بينهما تَرَتُّبٌ في العادة، كالأكل مع الشرب قدّم المعتادُ تقديمُه، وإنْ لم يكُنْ فالمقدَّمُ هو الثاني».

ولقد أغفل ابن هشام في هذا المصنف مسألة تكرير الشرط كقولهم: إنْ دخلتِ الدارَ إنْ دَخَلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ، وهي مسألةٌ دوَّنها الزيلعي في مصنَّفه (مآخذ

---

(١) هود: ٣٤.
(٢) الأحزاب: ٥٠.

الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرطِ على الشرط»: «بقي ماإذا اتحدت مادة فعل الشرط كما تقدمَ في عبارة الإسْنوي من قوله: لو كان الشرطان بفعلٍ واحدٍ كما لو كرر: إنْ دخلت الدار، فيتجه حمله على التأكيد، أي دون التأسيس بأن قال: إنْ دخَلْتِ الدارَ إنْ دَخَلْتِ الدار فأنت طالق، فإنَّها تطلق بالدخول مرةً... وقد نصَّ على مثل ذلك الإمام المحبوبي في كتابه (تلقيح العقول) في العتق، حيث قال: إنْ دَخَلْتِ هذه الدار إنْ دخلتِ هذه الدار فعبدي حرٌّ لدار واحدة، لم يُعتَق حتَّى يَدْخُلها مرتين قياساً، وجوب الإحسان أنَّه يُعْتق بالدخول مرَّة، ولو كان هذا في دارين يشترط دخولها قياساً واستحساناً...(١)»، ويعقب الزيلعي على كلام الإمام المحبوبي بحديث مفصل مبسوطٍ في مصنفه المشار إليه.

وذكر أيضاً أنَّه لو أُتي بلفظة (الدار) في الشرطين منكَّرة في المثال السابق لَما طلقت حتى تدخُلَ دارين مختلفتين كقولنا: إنْ دَخَلْتِ داراً إن دخَلْتِ داراً فأنتِ طالِقٌ؛ لأنَّ النكرة الثانية غير الأولى؛ لأنها لو عادت إلى الأولى لأصابها نوعٌ من التعيُّن، فتخرج عن كونها نكرةً، ولو كانت إياها لكانت المسألة من باب وضع الظاهر موضع المضمر، وهو خلاف الأصل.

نُسَخُ اعتِراضِ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ

لِهٰذا المُصَنَّف نُسختَان خطيتان، الأولى (وهي التي اتَّخذناها أصلاً في إخراجه) - مِنْ ممتلكاتِ الشيخ أبي بكر محمد بن عمر الملاَّ المتوفَّى (١٢٩٨ هـ)، أحَدِ علماء الأحساء في المملكة العربية السعودية البارزين، ولقد آلت مكتبته إلى ورَثَتِه بَعْدَ وفاتِه.

وهذه النسخَةُ تضُمُّ مصنَّفاً آخر لابن هشام، هو مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: ﴿إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين﴾ (الأعراف: ٥٦).

وتَحْمِلُ ورقة الغلاف عنوان هذا المُصنَّف بالإضافة إلى ذكر آيتين أُخريين من باب المسألة التي تَدور في فلكها الآية الأولى: «الكلامُ على قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿إنَّ

---

(١) انظر ورقة: ٨، وانظر الكوكب الدري: ٤١١-٤١٢.

رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المحسنين﴾ للعلاّمة ابن هشام. ونظيرُ هذه الآية: ﴿وَما يُدْريكَ لعلَّ الساعَةَ قريبٌ﴾ (الشورى: ١٧)، ﴿وما يُدْريكَ لعلَّ الساعَةَ تكونُ قريباً﴾ (الأحزاب: ٦٣)، بَلْ هي أَوْلى بالسؤال لِعَدم إضافة المؤنَّث إلى مذكَّرٍ، يكتسبُ منهُ التذكير أو يُخْبَرُ عَنْهُ دونَهُ، ولهذا لا يأتي في هاتين الآيتين جميع الأجْوِبَة التي ذكرناها [ ]، وقالَ البغوي في قوله تعالى: ﴿وما يُدْريكَ لَعَلَّ الساعَةَ قريبٌ﴾، ولم يَقُل (قريبَةٌ)؛ لأنَّ تأنيثَها غيرُ حقيقي، ومجازُهُ الوقتُ. نُقِلَ مِنْ حاشِيَة على أَصْلِ الرسالة».

وتَحْمِلُ ورقَةُ الغلافِ أيضاً حديثاً نبويّاً غالِبُ ظني أنَّه من إضافة مَنِ امتَلَكَ هذه النسخة؛ لأنَّ الخط الذي كتب فيه يختلف عن خطّها بالإضافة إلى ما يتراءى لنا من قلبٍ في لفظة (هجرته).

أمَّا الورقة الأخيرةُ مِنْ هذه النسخَةِ فتضم أبياتاً شعريَّةً تجمع ما يجب فيه التأنيث وما يجوز فيه ذلك ممّا لا ينتهي بعلامة تأنيث.

وفيها أيضاً حديثٌ موجَزٌ عَنِ الشيخ تقي الدين أبي الربيع سليمان بن موسى السمنهودي.

أمَّا الورقة الأولى التي من اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ في هذه النسخة ففيها أربَعَةُ أسْطُرٍ من مسألة الحكمة بالإضافة إلى عُنوانِ هذا المُصنَّف.

وفي الورقة من هذه النسخة واحدٌ وعشرون سطراً، في كل سطر إحدى عشرةَ كلمةً تقريباً.

ولقد تُرِك هامشٌ بعرض $3\frac{1}{2}$ سم أفقيّاً في جانِبٍ، وبعرض ٢ سم في الجانب الآخر، وهامِشٌ بعرض ٣ سم في الجانبينِ تقريباً.

وخطُّ هذه النسخة نسْخي مقروءٌ غيرُ مضبوطٍ بالشكلِ، ولقَدْ نُبِّهَ على بداياتِ المسائِلِ وغيرها من الأمور الرئيسَة بكتابتها بحروفٍ بارزة.

وتكادُ هذه النسخة تخلو تماماً من آثارِ عوادي الدهرِ المختلفة، إلاَّ ما أصابَ الورقة الأخيرة من آثارِ المِدادِ.

ولعلَّ ما يزيدُني ثقةً في هذه النسخة ما يتراءى لي من دقة ناسِخِها التامة، إذْ يكادُ يخلو من تلك الزلات التي قد تطالعنا عندَ غيره من الناسخين. أمَّا اسم هذا الناسخ فلم تُزَوِّدْنا به هذه النسخة.

أمَّا النُسْخة الثانية فتوجد في ليدن بهُولندا (21/ cat)*، ولَقَدْ حاوَلْتُ جاهداً الحصول عليها فَلَمْ أُوفَّق، ولعلَّ ما يزيدُني ثقةً في إخراج هذا المصنَّف النفيس أنَّ العلاَّمة السيوطي قد حفظه لنا كما حفظ غيره من المصنَّفاتِ النادرة في (الأشباهِ والنظائِرِ) كما مرَّ، فما في الأشباهِ والنظائرِ يُعَدُّ في رأيْنا نُسْخَةً ثالثةً على ما فيهِ من اضطرابٍ في الترتيب في بعض المسائِلِ.

ولقد حفظه لنا أيضاً العلاَّمة الشيخ حسن الجبرتي الحنفي الزيلعي (١١١٠ - ١١٨٨) في مصنَّفه «مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، وفيه الأقوال المحرَّرة في الكلمة المكرَّرة، معرفة ومنكرة(١)»، والقول في هذا المصنف كالقول في سابقه من حيثُ عدُّه نسخةً رابعةً، ويخلو هذا المصنف ممَّا يطالِعُنا في (الأشباه والنظائر) من الاضطراب في الترتيب المشار إليه؛ لأنَّ مصنِّفه الزيلعي ذكر أنه نقل هذا المصنَّف من أصله لينبه على ما في (الأشباه والنظائر)، كما سيتضح في مكانه.

---

* لقد استطعت الحصول على هذه النسخة بعد أن وصل هذا المصنف الى مراحله الأخيرة من حيث الطبع. ولذلك سأحاول الإشارة إليها أحياناً في الحواشي.

(١) هذا المصنف مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٦١).

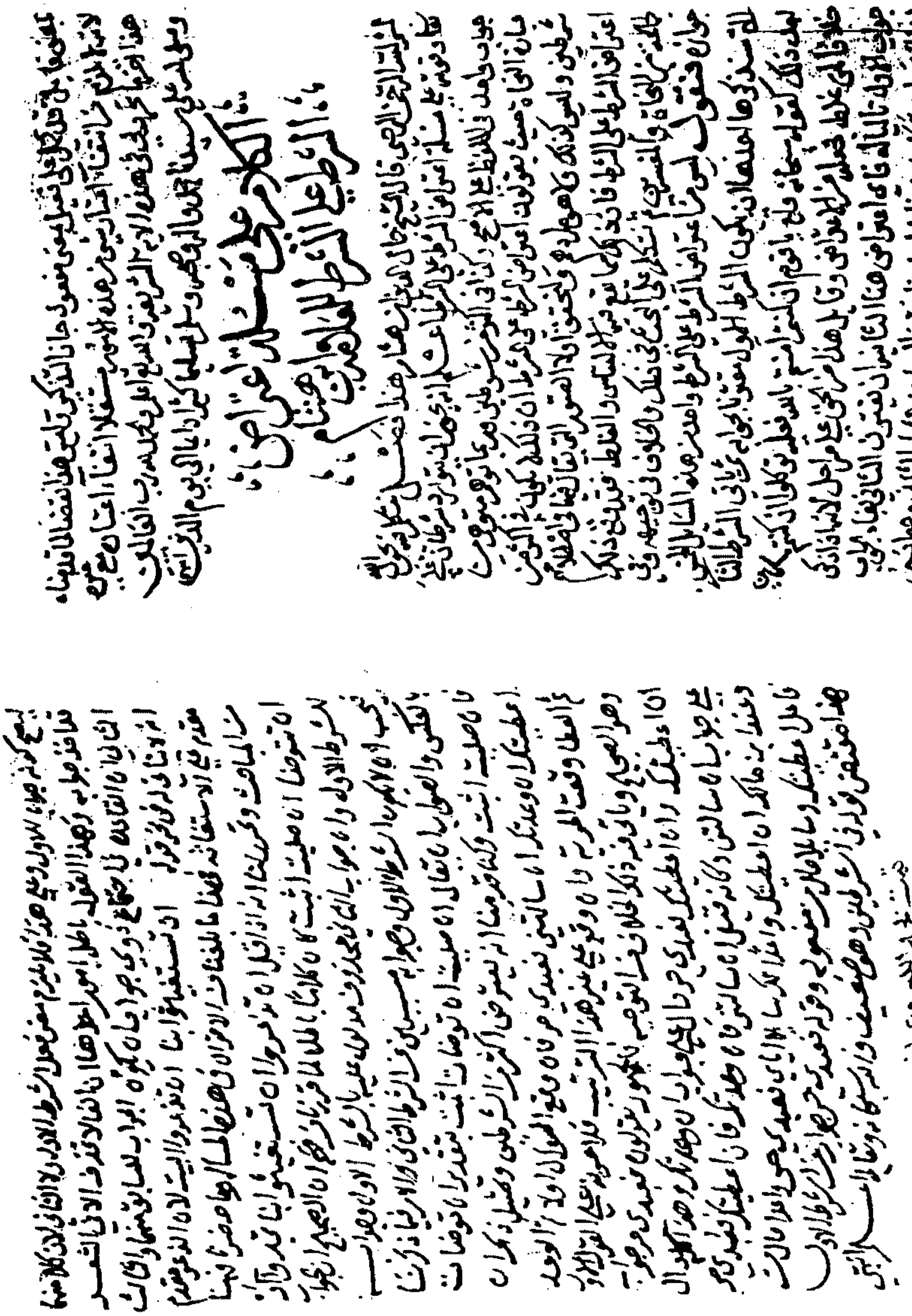

صورة المخطوطة الأصل (مخطوطة الأحساء ــ المملكة العربية السعودية).

الورقة الأولى والأخيرة.

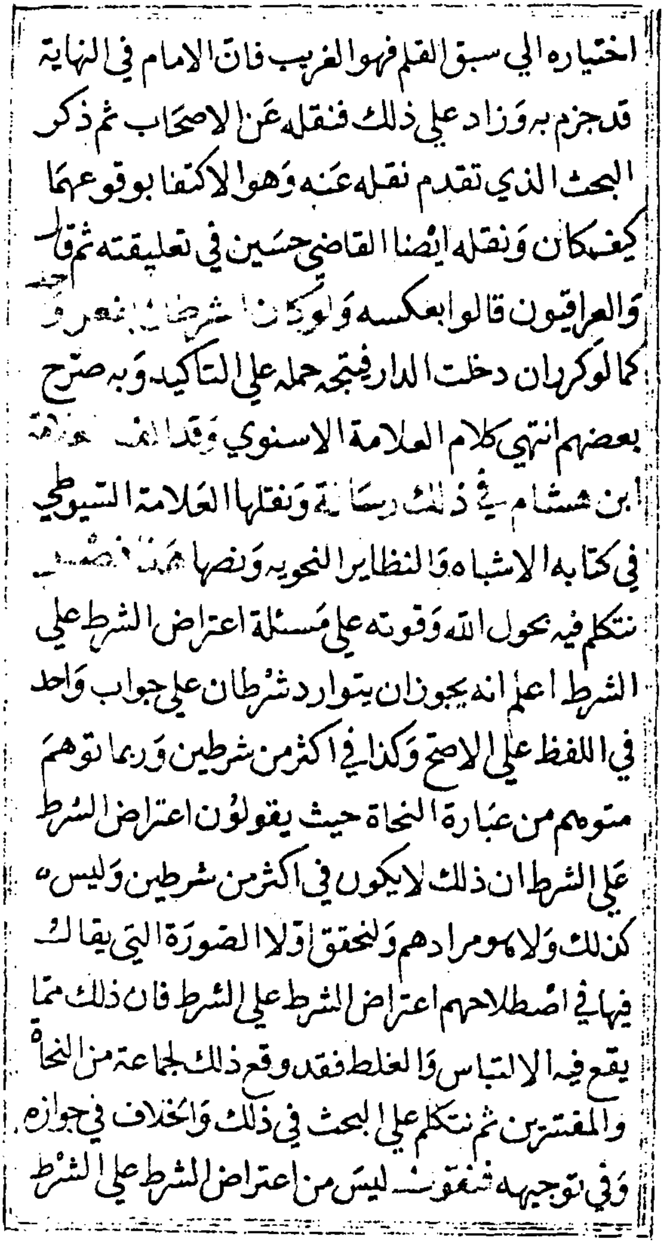

اختياره الي سبق القلم فهو الغريب فان الامام في النهاية
قد جزم به وزاد علي ذلك فنقله عن الاصحاب ثم ذكر
البحث الذي تقدم نقله عنه وهو الاكتفا بوقوعهما
كيفما كان ونقله ايضا القاضي حسين في تعليقته ثم قال
والعراقيون قالوا بعكسه ولو كان الشرطان بغير واو
كما لو كرر ان دخلت الدار فيتجه حمله علي التاكيد وبه صرح
بعضهم انتهي كلام العلامة الاسنوي وقد افرد العلامة
ابن هشام في ذلك رسالة ونقلها العلامة السيوطي
في كتابه الاشباه والنظاير النحويه ونصها هذا فصل
نتكلم فيه بحول الله وقوته علي مسئلة اعتراض الشرط علي
الشرط اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان علي جواب واحد
في اللفظ علي الاصح وكذا في اكثر من شرطين وربما توهم
متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط
علي الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس
كذلك ولا هو مرادهم ولنحقق اولا الصورة التي يقال
فيها في اصطلاحهم اعتراض الشرط علي الشرط فان ذلك مما
يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة
والمفسرين ثم نتكلم علي البحث في ذلك والخلاف في جوازه
وفي توجيهه فنقول ليس من اعتراض الشرط علي الشرط

صورة الورقة الأولى التي ضمت اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام.

من مخطوطة «مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط» للزيلعي الموجودة في المكتبة الظاهرية في دمشق.

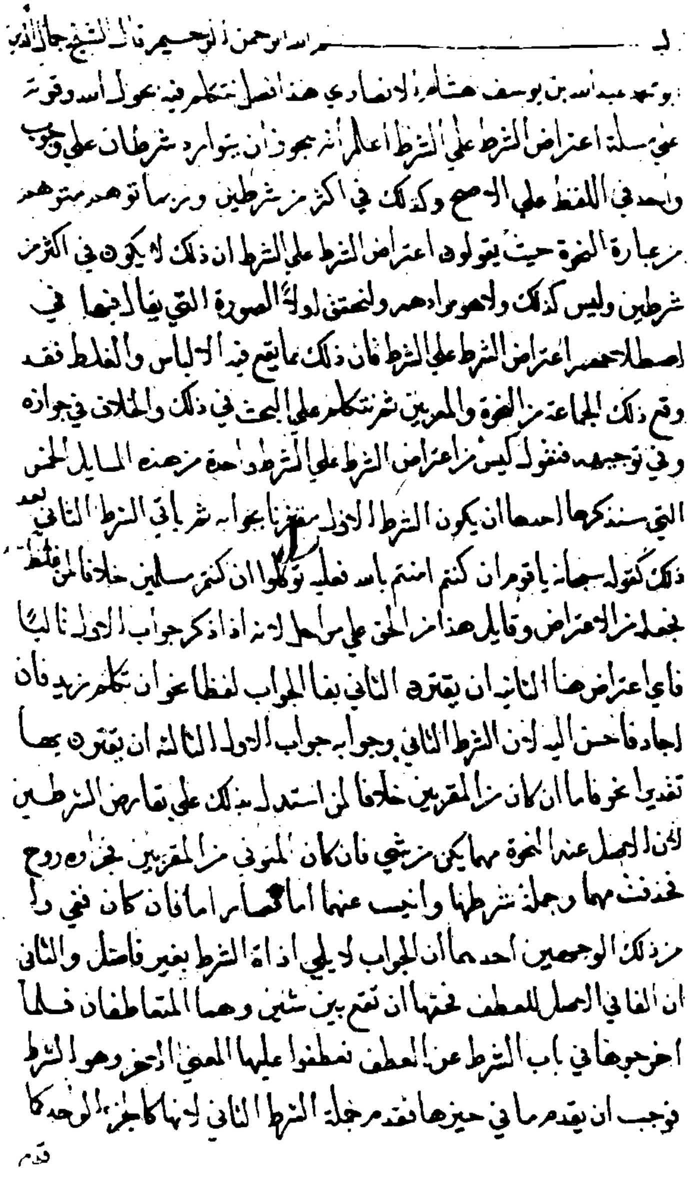

بـــــــسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ جمال الدين
ابو محمد عبد الله بن يوسف هشام الانصاري هذا فصل نتكلم فيه بعون الله وقوته
على مسألة اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب
واحد في اللفظ على الاصح وكذلك في اكثر من شرطين وربما توهم متوهم
من عبارة النحوة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من
شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم ولنحقق اولا الصورة التي يقال انها في
اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد
وقع ذلك لجماعة من النحوة والمعربين ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه
وفي توجيهه فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسايل الخمس
التي سنذكرها احدها ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم ياتي الشرط الثاني بعد
ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين خلافا لمن غلط
فجعله من الاعتراض وقايل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول تاليا
فاي اعتراض هنا الثانية ان يقترن الثاني بفا الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان
اجاد فاحسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه جواب الاول الثالثة ان يقترن بها
تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين
لان الاصل عند النحوة مهما يكن من شي فان كان المتوفى من المقربين فجزاوه روح
فحذفت مهما وجملة شرطها وانيب عنهما اما فصار اما فان كان فهي دا
من ذلك الوجهين احدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير فاصل والثاني
ان الفا في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيين وهما المتعاطفان فلما
اخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الاخر وهو الربط
وجب ان يقدم ما في حيزها فقدم جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما
قدم

الورقة الأولى من مخطوطة ليدن (هولندا)

اعتراض الشرط على الشرط

بسم الله الرحمن الرحيم

[قالَ الشَيْخُ جَمالُ الدينِ [بنُ](١) هشامٍ](٢) :

هذا فَصلٌ نَتَكَلَّمُ فيهِ بِحَوْلِ اللهِ ـ تعالى ـ وَقُوَّتِهِ على مَسْأَلةِ اعتِراضِ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ.

اعْلَمْ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يتوارَدَ شَرْطانِ على جوابٍ واحِدٍ في اللفظِ على الأصَحِّ، وكذا في أكْثَرَ مِنْ شَرْطَيْنِ، وَرُبَّما تَوَهَّمَ [مُتَوَهِّمٌ](٣) مِنْ عبارَةِ النُحاةِ حَيْثُ يقولون: اعتِراضُ الشرطِ على الشَّرْط؛ إنَّ ذلكَ لا يَكونُ في أكثَرَ مِنْ شَرْطَيْنِ، ولَيْسَ كذلك، ولا هُوَ مُرادُهُمْ.

ولنُحقِّق أَوَّلاً الصُّورَةَ التي يُقالُ فيها في اصطلاحِهِمْ: اعْتِراضُ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ، فإنَّ ذٰلِكَ مِمَّا يَقَعُ فيه الالْتباسُ والغَلَطُ، فَقَدْ وَقَعَ ذلك لجماعةٍ مِن النّحاةِ والمُفسِّرين* ثُمَّ نَتَكَلَّمُ على البَحْثِ في ذلك، والخِلافِ في [تَوْجيهِهِ وفي جَوازِه](٤).

فَنَقولُ: لَيْسَ مِنِ اعْتِراضِ الشَّرْط [واحِد](٥) مِنْ هٰذهِ المسائِلِ الخَمْسِ التي سنَذْكُرُها(٦):

---

(١) في النسخة الأصل: «ابن».

(٢) ما بينَ الحاصِرتين لَيْسَ في الأشباهِ والنظائر: ٨٣/٤. وفي نسخة ليدن: «قال الشيخ جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف هشام الأنصاري».

(٣) ما بين الحاصِرتين لَيْسَ في الأشباه والنظائر: ٨٣/٤.

(٤) في الأشباه والنظائر: ٨٣/٤ ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط وفي نسخة ليدن: «والخلاف في جوازه وفي توجيهه».

* في نسخة ليدن والمعربين.

(٥) في الأشباه والنظائر: ٨٣/٤ ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشر على الشرط، ورقة: ٣: «واحِدَةٌ»، وهو الصواب.

(٦) انظر في اعتراض الشرط على الشرط: حاشية الصبان: ٣٠/٤ ـ ٣٢، شرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٤/٢، همع الهوامع: ٣٣٧/٤، خزانة الأدب: ٥٤٨/٤، روح المعاني: ٤٦/٢، حاشية الشهاب: ٩٤/٥ ـ، توضيح المقاصد: ٢٦٦/٤، مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط.

أحدُها:

أنْ يكونَ الشَّرْطُ الأوَّلُ مُقْتَرِناً بجوابِهِ، ثُمَّ يَأْتي الشَّرْطُ الثاني بَعْدَ ذلك، كقَوْلِهِ ـ سُبْحانَهُ [وتَعالى](٧) ـ: ﴿يا قَوْمِ إنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ باللهِ فَعلَيْهِ توكَّلوا إنْ كنتُمْ مُسْلِمينَ﴾(٨)، خِلافاً لِمَنْ غَلِطَ، [فَجَعَلَهُ](٩) مِنَ الاعْتِراضِ(١٠).

وقائِلُ هذا مِنَ الحَقِّ عَلَى مَراحِلَ؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ جوابُ الأوَّلِ تالِياً له* فأيُّ اعْتِراضٍ هنا؟

الثانيةُ:

أنْ يَقْتَرِنَ الثاني بفاءِ الجَوابِ لفظاً، نَحْوُ إنْ تَكَلَّمَ زيْدٌ فإنْ أجادَ فَأَحْسِنْ إلَيْهِ؛ لأنَّ الشَّرْطَ الثانيَ وجَوابَهُ جوابُ الأوَّلِ**

الثالثةُ:

أنْ [يَقْتَرِنَ](١١) بها تَقْديراً، نحوُ: «فَأَمَّا إنْ كانَ مِنَ المقَرَّبينَ»(١٢)، خِلافاً

---

(٧) ما بين الحاصِرتين ليس في الأشباه والنظائر: ٤/٨٣، وليس في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٣.

(٨) يونس: ٨٤.

(٩) في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٣: «وجَعَلَهُ».

(١٠) لقد ذهب إلى هذا المذهب أيضاً البيضاوي (حاشية الشهاب: ٥/٢٤): «وليس هذا مِنْ تعليق الحكم بشرطين، فإنَّ المعلَّق بالإيمان وجوب التوكُّل، فإنَّه المقتضى له، والمشروطُ بالإسلام حصولُهُ، فإنَّه لا يوجَدُ مع التخليط، ونظيره: إنْ دَعاكَ زَيْدٌ فَأَجِبْ إنْ قَدِرْتَ».

فالبيضاوي في هذا النصِّ المقتبس قد عَلَّقَ شيئين بشرطَيْن، وليس هذا من باب تعليق حُكْم بشرطين، فوجوب التوكل معلَّق بالإيمان، والتوكُّلُ نفسه مُعَلَّق بالإسلام، فيكون الشرطُ الأوَّل قَدْ أُتْبِعَ بجوابِهِ.

والقَوْل نفسه مع أبي السعود (تفسيره: ٤/١٧١، وأبي القاسم الزمخشري (الكشاف: ٢/٢٤٩): «ثمَّ شرط في التوكل الإسلام، وهو أنْ يُسْلِموا نفوسهم، أي: يَجْعَلوها سالمة خالصةً... ونظيره في الكلام: إنْ ضَرَبَكَ زَيْدٌ فاضْرِبْهُ، إنْ كانَتْ بك قُوَّةٌ».

* ليس في نسخة ليدن «له».

(**) ما أشار إليه ابن هشام مذهب الرضي أيضاً (شرح الكافية: ٢/٣٩٥): «ثمَّ اعلمْ أنَّ الشرطَ إذا دخلَ على شرط، فإنْ قصدتَ أنْ يكونَ الشرطُ الثاني مع جزائه جزاءً للأوَّل فلا بُدَّ من الفاء في الأداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عندَ ذكرِ مواقعِ دخول الفاء في الجزاء، تقول: إنْ دَخَلتَ فَإنْ سَلَّمتَ فَلَكَ كذا، وإنْ سَألتَ فإنْ أعطيتُكَ فَعَلَيَّ كذا، لأنَّ الإعطاء بَعدَ السؤال، وإنْ قصدتَ إلغاء أداة الشرط الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنىً، أعني الشَّرطُ الأوَّلَ معَ الجواب الأخير فلا يكونُ في أداة الشرطِ الثاني فاء...»

(١١) في النسخة الأصل: «تَقْتَرِنَ»، والصَّوابُ ما أثبتْناهُ كما في الأشباه والنظائر: ٤/٨٣، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٣.

(١٢) الواقعة: ٨٨.

والآية التي جاءت جوابَ الشرط هي: «فَرَوْحٌ ورَيحانٌ وجَنَّةُ نعيم».

لِمَنِ اسْتَدَلَّ بذلِكَ عَلى تعارُضِ الشَّرْطَيْنِ (١٣) ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عِنْدَ النحاةِ: مهما يَكُنْ مِنْ شيءٍ ، فإنْ كانَ المُتَوَفَّى مِنَ المُقَرَّبِينَ فَجَزاؤهُ رَوْحٌ ، فَحُذِفَتْ (مَهْما) وجملةُ شَرْطِها ، وأُنيبَ عَنْها (أمّا) ، فصارَ: أَمّا فإنْ كانَ ، ففَرُّوا مِنْ ذلِكَ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهما: أَنَّ الجوابَ لا يَلِي أداةَ الشَّرْطِ بغيرِ فاصِلٍ.

[والثاني]* أَنَّ الفاءَ في الأَصْلِ للعَطْفِ ، فَحَقُّها أَنْ تَقَعَ بَيْنَ شيئَيْنِ ، وهُما الـمُتَعاطِفانِ ، فلمّا أَخْرَجوها في باب الشَّرْطِ عَنِ العَطْفِ حَفِظوا** عليها المعْنى الآخر ، وهو التَّوَسُّط*** فَوَجَبَ أَنْ [يُقَدَّمَ](١٤) [شيءٌ عليها](١٥) إِصْلاحاً

---

(١٣) يتراءى لي أنّ أبا البقاء لم يذهب مذهبَ ابن هشام من حيثُ كونُ (إنْ) وما في حيِّزها جواب (أمّا) على نيّةِ الفاء (التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٦/٢): «قولهُ تعالى: ﴿فَأَمّا إنْ كان﴾: جوابُ (أمّا) (فرَوحٌ)، وأمّا (انْ) فاستُغني بجواب (أمّا) عَنْ جوابها؛ لأنَّ (إنْ) قَدْ حُذِفَ جوابها في مواضعُ، والتقديرُ: فَلَهُ روحٌ»

ويتراءى لي أيضاً أنَّ الأخفشَ مِمَّن يَعُدُّونَ هذه الآية من اعتراض الشرطِ على الشرط (تفسير القرطبي: ٢٣٤/١٧): «ومذهبُ الأخفش أنَّ الفاء جوابُ (أمّا) و (إنْ)، ومعنى ذلك أنَّ الفاء جواب (أمّا)، وقدْ سدَّتْ مَسَدَّ جواب (إنْ) على التقدير المتقدم، والفاءُ جوابٌ لهما على هذا الحدّ..»

والقول نفسهُ مع مكي بن أبي طالب (مشكل إعراب القرآن: ٣٥٤/٢)، وأجاز أيضاً أنْ يكونَ جوابُ (إنْ) ما قبلها.

وممن ذهب إلى أنْ (أمّا) بمعنى (مهما) أبو العباس المبرّد (المقتضب: ٧١/٢): «ولوْ كان هذا في الكلام: أمّا إنْ كانَ زيدٌ عِندَكَ فَلَهُ درهمٌ ـ لكانَ تقديره: مهما يكُنْ من شيء فلزيدٍ درهمٌ إنْ كانَ عندك، لأنَّ (أمّا) فيها معنى الجزاء واقع ولا بدَّ من الفاء».

وجوابُ (أمّا) في الآية (فَروحٌ)، و (أمّا) وجوابها سادَّ ان مسدَّ جواب (إنْ).

وذهبَ أبو حيان (البحر المحيط: ٢١٦/٨) إلى أنَّ الجوابَ للسابق من الشرطين على أنَّ جواب الثاني محذوف، أمّا أبو علي الفارسي (البحر المحيط: ٢١٦/٨) فالجواب المذكور في الآية عندَه جواب (إنْ)، أمّا جواب (أمّا) فمحذوف. (انظر في ذلك أيضاً: البرهان في علوم القرآن: ٣٧٠/٢).

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي باطلٌ عِندَ أبي حيان. ومِمَّن يمكن حمل كلامه في هذه الآية الكريمة على اعتراض الشرط على الشرط أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٩/٢): «فالفاء في (فَرَوْحٌ) جوابُ (أمّا)، و (أمّا) مَعَ جوابها في موضع جوابِ (إنْ) وإنْ كانت متقدمة عليه، كقولهم: أنت ظالمٌ إنْ فَعَلت كذا».

وانتهى الزركشي مِن تدوين بعض الآراء في هذه المسألة إلى أنَّ جواب (أمّا) ليس محذوفاً بل مقدَّماً بعضه على الفاء (البرهان في علوم القرآن: ٣٧٠/٢): «فتلخص أنَّ جوابَ (أمّا) ليسَ محذوفاً، بل مقدَّماً بعضه على الفاء فلا اعتراض».

انظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٢١٦/٨، الأماني الشجرية: ٣٥٦/١، الكتاب (طبعة بولاق): ٤٤٢/١، الدماميني: ١٢٤/١ـ١٢٥، شرح الرضي على الكافية: ٣٦٩/٢.

* في الاشباه والنظائر: ٨٤/٤: «الثاني»

(**) في نسخة ليدن «فعطفوا» بدلاً من «حفظوا».

(***) في نسخة ليدن «الشرط».

(١٤) في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة ٤ : «يتقدّم».

(١٥) في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤: «شيء مما في خبرها عليها» والقول نفسه في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤ .

للفظ،*** فَقدمَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ الثَّاني؛ لأَنَّها كالجزءِ الواحِدِ، كما قُدِّم المفعولُ في «فَأَمَّا اليتيمَ فَلا تَقْهَرْ»(١٦)، فصارَ: أَمَّا إنْ كانَ مِنَ الـمُقَرَّبينَ [فَرَوحٌ](١٧)، فَحُذِفَتِ الفاءُ التي هي جوابُ (إنْ) لَئِلاَّ تَلْتَقي فاءان، [فَتَخَلَّصَ أَنَّ](١٨) جوابَ (أَمَّا) لَيْسَ محذوفاً، بَلْ مُقَدَّماً [بعضهُ](١٩) على الفاء، فلا اعتراضَ.

[الرابعةُ](٢٠):

أَنْ يُعْطَفَ على فِعْلِ الشَّرْطِ شَرْطٌ آخَرُ، كقولِهِ [تعالى](٢١): ﴿وإنْ تُؤْمِنوا وتَتَّقوا يُؤْتِكُمْ أُجورَكُمْ ولا يَسْأَلْكُم أَمْوالَكُم إنْ يَسْأَلْكُموها فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلوا﴾(٢٢).

ويُفْهم مِنْ كَلام ابن مالِكٍ(٢٣) أَنَّ هذا مِنْ اعْتِراضِ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ، وليس [كذلك](٢٤).

[الخامِسَةُ](٢٥):

أَنْ يكونَ جوابُ الشَّرْطَيْنِ محذوفاً، فَلَيْسَ مِنَ الاعْتِراضِ نحوُ: ﴿ولا يَنْفَعُكُم

(***) ليس في نسخة ليدن «إصلاحاً للفظ»

(١٦) الضحي: ٩.

(١٧) في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط ورقة: ٤، «فَرَوْحٌ».

(١٨) في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤ وفي مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط: «فتلخص أنَّ».

(١٩) ما بين الحاصرتين ليس موجوداً في النسخة الأصل، وهو في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤.

(٢٠) في النسخة الأصل: «الرابع» والصوابُ ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط. ورقة: ٤.

(٢١) في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤ ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط ورقة: ٤: «سبحانهُ وتعالى». وفي نسخة ليدن «سبحانه».

(٢٢) محمد: ٣٦-٣٧.

(٢٣) يتراءى لي أنَّ ابن مالك فيما نقله الأشموني عنه (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حاشية الصبان: ٣١/٤) يجعل الجواب للمعطوف والمعطوف عليه: «وإنْ تواليا بعطف فالجواب لَهُما معاً، كذا قال المصنف في (شرح الكافية)، وَمثَّلَ له بقوله تعالى: ﴿وإنْ تُؤمنوا وتتقوا يؤتِكُم أجورَكم﴾.

وذهب النحاة إلى أنه إن كان العطف ب (أو) فالجوابُ لأحدهما، كقولنا: إنْ جاءَ زيدٌ أو إنْ جاءت هندٌ فأكرمهُ، أو فأكرمها. وإنْ كانَ بالفاء فالجواب للثاني على أنَّ الثاني وجوابه جوابُ الأوَّل.

وأجاز ابن هشام (مغني اللبيب: ٧٣٥) في (وتتَّقوا) النصب ب(أنْ) مضمرة.

انظر في هذه المسألة: خزانة الأدب: ٥٤٨/٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١/٤-٣٢، حاشية الشهاب: ٩٤/٥، ٥١/٨، همع الهوامع: ٣٣٨/٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٦/٢.

(٢٤) في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤ ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤ «بشيء». والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٢٥) في النسخة الأصل: «الخامس»، والصواب ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤

نُصْحي﴾(٢٦) الآية، وكذلك: ﴿وامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها [للنبيِّ](٢٧) ﴾(٢٨) الآية، خِلافاً لجماعةٍ مِن النحويينَ، منهم ابنُ مالكٍ(٢٩).

---

(٢٦) هود: ٣٤. والآية بتمامها: ﴿ولا يَنْفَعُكُمْ نصحي إنْ أردتَ أنْ أنصَح لكم إن كان اللهُ يريدُ أن يغويَكم هو ربُّكُمْ وإليه تُرجعون﴾.

(٢٧) ما بين الحاصرتين ليس في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤ ولا في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤. والقول نفسه في نسخة لَيدن.

(٢٨) الأحزاب: ٥٠

والآية بتمامها من حيثُ الاستشهادُ: «وامرأةً مؤمنة إنْ وهبَتْ نَفسها للنبيِّ إنْ أرادَ النبيُّ أنْ يستنكحها خالصةً لكَ من دون المؤمنين».

(٢٩) يتراءى لَي أنَّ أبا البقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن: ٦٩٦/٢) مِمن يَعُدُّونَ هذه الآية وسابقتها من باب اعتراض الشرط على الشرط: «قولهُ تعالى: ﴿إنْ أردتُ أن أنْصَحَ لكُمْ إنْ كانَ اللهُ﴾: حكم الشرط إذا دخلَ على الشرط أنْ يكونَ الشرطُ الثاني والجواب جواباً للشرط الأوَّل، **كقَوْلِكَ**: إنْ أتيتني إنْ كلمتني أكرَمتُكَ، فقولكَ: إنْ كلمتني أكرمتُكَ جوابُ: إنْ أتيتني، وإذا كان كذلك صارَ الشرطُ الأوَّلُ في الذكر مؤخراً في المعنى، حتى لو أتاهُ ثمَّ كلمهُ لم يَجب الإكرام، ولكن: إنْ كَلمهُ ثمَّ أتاهُ وجبَ إكرامهُ. وعِلَّةُ ذلك أنَّ الجوابَ صارَ معوقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه قولُهُ تعالى: ﴿إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبيِّ إنْ أرادَ النبيُّ..﴾ الاحزاب: ٥٠.

ومنهم أحمد بن المنير الاسكندري (الإنصاف فيما تَضَمَّنهُ الكشَّاف مِنَ الاعتزال: ٢٦٧/٢): «قال: إنْ قُلتَ: ما وجهُ ترادفُ هذين الشرطين الخ، قال أحمد: ونظير هذه الآية من مسائل الفقهاء قول القائل: أنتِ طالقٌ إنْ شربتِ إنْ أكلتِ، وهي المترجمة بمسألة اعتراض الشرطِ على الشرطِ، والمنقول عن الشافعية أنها إن شربتِ ثمَّ أكلتِ لم يحنث، وإنْ أكلتِ ثمَّ شربتِ حنث، وهذا الفرق مبناه على جعل الجزاء للشرط المتوسط، ولذلك سرٌّ في العربية لا نُطَوِّلُ بذكره وعليه أعربَ الزمخشري هذه الآية كما رأيت والله أعلمُ».

ومنهم البيضاوي (حاشية الشهاب: ٩٤/٥): «ولا ينفَعَكُم نُصحي إنْ أرَدتُ أنْ أنصَحَ لكم): شرطٌ ودليل جواب، والجملة دليل جواب قوله (إن كان اللهُ يُريدُ أنْ يُغويكُم)، وتقدير الكلام: إنْ كان اللهُ يريدُ أنْ يُغوِيَكُم فإن أردت أنْ أنصحَ لكم لا ينفعكم نُصحي».

ولعلَّ ما يعزّزُ مذهب البيضاوي في هذه المسألة ما فهمه الشهاب (حاشية الشهاب: ٩٥/٥) من هذا النصِّ المقتبس: «والسؤال الذي أوردهُ ابن هشام يرد على المصنف ـ رحمه اللهُ تعالى ـ لكنهُ مَدْفوعٌ، أمَّا إنْ قُلنا بجواز تقدم الجواب كما هو مذهب الكوفيين فظاهر، وإنْ لم نقُل به أيضاً فالمقدر في قوَّة المذكور، والكثير في توالي شرطين بدون عاطفٍ تأخره سماعاً، فيقدر كذلك ويجري عليه حكمهفتأملِ، فليكن ما نحنُ فيه مما اختلف فيه الفقهاء على ما ذكره المصنَّف ـ رحمه الله تعالى ـ ـ ـ فحاصلُ التقدير: إنْ كان اللهُ يريدُ أن يغويكم لا ينفعكم نُصحي إنْ أردت الخ. والحاصلُ أنَّ المصنفَ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ جَعَلَ قولهُ (لا ينفعكُم) دليل الجواب على امتناع تقدمه، وهو الأصح، والجملة كُلها جوابُ الثاني، فيكون الكلام متضمناً لشرطين مختلفين، أحدهما جوابُ للآخر، وجَعَلَ المتأخر في الذكر متقدماً في المعنى بناءً على أنَّه إذا اعترضَ شرطٌ على شرط ولا عاطف كان الثاني في نية التقديم..».

ومنهم أيضاً أبو حيَّان (البحر المحيط: ٢١٩/٥) كما يتراءى لي من كلامه: «وصارَ الشرطُ الثاني شرطاً في الأوَّل، وصارَ المتقدم متأخراً، والمتأخرُ متقدِّماً، وكأنَّ التركيب: إنْ أرَدتُ أنْ أنصح لكم إنْ كان اللهُ يريدُ أنْ يُغويكم فلا ينفعكُم نُصحي، وهو من حيثُ المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو: إنْ كان الله يُريدُ أن يُغويكم فإنْ أردتُ أن أنصَحَ لكم فلا ينفعكم نصحي».

وذهب الزركشي (البرهان في علوم القرآن: ٣٧٠/٢) مذهب ابن هشام في هذه المسألة، فذكر أنَّ الآية تكون من هذه المسألة لو كان (لا ينفعُكم..) مؤخرا بعد الشرطين أو لازماً أن يقدَّر كذلك، وتصحُّ المسألة على =

وحُجَّتنا على ذلكَ أنَّا نَقولُ [يُقَدَّرُ](٣٠) جوابُ الأوَّل تالياً [لَهُ](٣١) مَدْلولاً عليه [بالشرطِ الأوَّل وجوابِه المقَدَّمَيْنِ عليهِ](٣٢)، فيكونُ التقديرُ في [الأولى](٣٣): [إنْ أَرَدْتُ أنْ أَنْصَحَ لكم فلا يَنفعُكُم نُصْحي](٣٤) [وكذا](٣٥) التقديرُ في الثانية.

ومِثْلُ ذلك أيضاً بيتُ(٣٦) [الحماسة](٣٧) (البسيط):

لكن قَوْمي وإنْ كانوا ذَوي عَدَدٍ لَيسوا مِنَ الشرِّ في شيءٍ وإن هانا

[فَتدبَّرْ](٣٨)، فإنَّه حَسَنٌ.

[وإذْ](٣٩) قَدْ عَرَفتَ أنَّا لا نُريدُ شيئاً مِنْ هذهِ الأنواعِ بقولِنا: اعْتراضُ

مذهب الكوفيين الذين يُجيزون تقديمَ الجواب على الشرط. وذكر أنَّ أبا القاسم الزمخشري قد أحسنَ في التعبير عمَّا في هذه الآية بترادُفِ الشرطين.

أما الآية الثانية التي ذكرها ابن هشام في هذه المسألة فالقول عند الزركشي (البرهان في علوم القرآن: ٢/٣٧١) كالقول في سابقتها من حيث كونُها ليست من اعتراض الشرطِ على الشرط، وذكر أنها يمكن أن تكون منه بتقدير: إنْ وَهَبَتْ نَفْسَها إنْ أرادَ النبيُّ أحْلَلْناها: «ويحتمل أنْ يكونَ من الاعتراض، كأنَّه قال: إنْ وهَبتْ نفسها إنْ أرادَ النبيُّ أحْلَلناها، فيكون جواباً للأوَّل، ويُقَدَّرُ جواب الثاني محذوفاً».

ويمكنُ عدُّ الزمخشري ممَّن حملوا هذه الآية على الاعتراض كما يتراءى لنا من كلامِهِ (الكشاف: ٣/٢٦٨): «فإنْ قُلْتَ، ما معنى الشرط الثاني مع الأوَّل؟ قلت: هو تقييد له، شرط في الإحلالِ هِبتها نَفْسَها.. كأنَّه قال: أحْلَلناها لك إنْ وَهَبَتْ لك نَفْسَها وأنتَ تريدُ أنْ تَسْتَنْكحها..»

أمَّا أبو حيَّان (البحر المحيط: ٧/٢٦٩) فيجعل الشرطين فيها نظير الشرطين في الآية التي قَبلها كما مر.

(٣٠) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٤: «نُقَدِّر».

(٣١) ما بين الحاصِرتَين ليسَ في الأشباه والنظائر: ٤/٨٤. والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٣٢) في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤ والأشباه والنظائر: ٤/٨٤: «بما تقدم عليه، وجوابُ الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه المتقدمين عليه» وهو الصواب، وفي الأشباه: «المقدَّمين» بدلاً من المتقدمين. والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٣٣) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٤ ومآخذ الضبط فيما يتعلق اعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤: «الأوَّل»

(٣٤) في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤: «إنْ أردتُ أن أنصحَ لكم فلا ينفعكم نصحي إنْ كان اللهُ يريدُ أنْ يغويكم، فإنْ أردتَ أنْ أنصَحَ فلا ينفعكم نصحي». والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٣٥) في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٤ «وكذلك».

(٣٦) هو لقريط بن أنيف من بلعنبر.

انظر: مغني اللبيب: ٣٠، ٣٣٨، خزانة الأدب: ٣/٣٣٢، ٥٦٩، الحماسة: ١/٥٧ـ٥٨، مجالس ثعلب: ٤٧٣، رسالة كشف الضو عن معنى لو (مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء) العدد الثالث.

(٣٧) بعد ما بين الحاصرتين في النسخة الاصل: «بيت».

(٣٨) ما بينَ الحاصِرتَين ليسَ بيناً في النسخة الأصل، ولقد أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٤/٨٤ وغيره.

(٣٩) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٤: «وإذا».

الشَّرْطِ على الشَّرْطِ، فاعلم أنَّ مُرادَنا نَحْوُ: إنْ رَكِبْتِ إنْ لبِسْتِ* فَأَنْتِ طالقٌ(٤٠).

وَقَدِ اخْتُلِفَ أَوَّلاً في صِحَّةِ هذا التركيب، فمنعهُ بَعْضُهم على ما حكاهُ ابنُ الدَّهَّان(٤١)، وأجازَهُ الجمهور(٤٢)، واستَدَلَّ بَعْضُ المُجيزينَ بالآياتِ السابقة، وقد بيَّنا أنَّها ليستْ مِمَّا نَحنُ فيهِ لا في وردٍ ولا صدرٍ.

وإنَّما الدَّليلُ في قوله ـ سُبحانَهُ [وتعالى](٤٣): ﴿ولولا رِجالٌ مُؤمِنون» إلى قولهِ ـ [تعالى](٤٤) ـ: ﴿لَعَذَّبْنا﴾(٤٥).

(*) وفي نسخة ليدن «إن أكلت إن شربت».

(٤٠) لقد أشار ابن هشام إلى ذلك أيضاً في (مغني اللبيب: ٨٠١).

(٤١) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله، أبو محمد المعروف بابن الدَّهان، المعاصر لأبي البركات بن الأنباري. ومن تصانيفه: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرح اللمع لابن جني، الدروس في النحو، الرياضة في النكت النحوية، الفصول في النحو، الدروس في العروض، المختصر في القوافي، الضاد والظاء، وغير ذلك من التصانيف المختلفة.

وقل إنَّه كان سيبويه عصره، وكانت ولادته سنة (٤٩٣هـ)، ووفاته سنة (٥٦٩هـ) في الموصل. انظر في ترجمته: بغية الوعاة: ١/٥٨٧، وفيات الأعيان: ١/٢٦١ ـ ٢٦٣، معجم الأدباء: ١١/٢١٩ـ٢٢٣، إنباه الرواة: ٢/٤٧ـ٥١، شذرات الذهب: ٤/٢٣٣، مرآة الجنان: ٣/٣٩٠، كشف الظنون: ٧٢، ٩٦، ١١٦، ٢١٢، ٤٣٨، ٤٤٩، ٧٥٢، ٨٧٢، ٩٣٩، ٩٦٠، ١١٥٦، ١٢٦٥، ١٤٣٨، ١٥٦٣، روضات الجنات: ٣١٤ـ٣١٦، معجم المؤلفين: ٤/٢١٩.

وهناك نحويٌّ آخرُ معروف بابن الدهَّان أيْضاً، وهو: حسن بن محمد بن علي بن رجاء، وهو متوفى سنة (٤٤٧هـ)، ومن شيوخه الرمَّاني وأبو سعيد السيرافي والربعي، ومن مصنفاته: ديوان العرب وميدان الأدب، وهو في عشرة مجلدات، ولقد أخذ عنه الخطيب التبريزي.

انظر في ترجمته: معجم المؤلفين: ٣/٢٨٦، كشف الظنون: ٨٠، نزهة الألباء: ٦٣، بغية الوعاة: ١/٥٢٣. ولقد التبسَ الأمر على الدكتور إبراهيم السامرائي، فعدَّ ابن الدّهان الثاني هو الأول، فليس في النحو عنده إلاَّ ابنُ دهَّان واحد، جاء في حاشية (٥) (نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٦٣): «هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدَّهان البغدادي، المتوفى سنة ٥٦٩..». ولقد غاب عن الدكتور الفاضل أنَّه ممن أخذوا عن الرمّاني والسيرافي والرَّبعي، وهم متقدّمون عليه، والقول نفسه في أخذ الخطيب التبريزي عنه.

(٤٢) انظر الروض المربع بشرح زاد المستقنع: ١/٣٠٠، جاء فيه: «أو قالَ: إنْ قَعَدتِ إنْ قُمتِ فَأَنْتِ طالِقٌ، لم تطلق حتى تقومَ ثُمَّ تقعدُ، لأنَّ لفظ ذلك يقتضي تعليق الطلاق على القيام مسبوقاً بالقعود، ويُسمى نحو: إنْ قعَدتِ إنْ قُمتِ، اعتِراض الشرطِ على الشرطِ، فيقتضي تقديم المتأخر، وتأخير المتقدّم، لأنَّه جَعَلَ الثاني في اللفظ شرطاً للذي قَبْلَهُ، والشرط يتقدَّم المشروط..».

(٤٣) ما بين الحاصِرتَين ليسَ في الأشباه والنظائر ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط. والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٤٤) ما بين الحاصِرتَين ليس في الأشباه والنظائر. وفي نسخة ليدن «سبحانه».

(٤٥) الفتح: ٢٥، والآية بتمامها: «.. ولولا رجالٌ مُؤمنون ونساء مؤمناتٌ لم تعلموهم أنْ تطؤوهم فتصيبَكُم منهم معرَّةٌ بغير علمٍ ليدْخِلَ اللهُ في رحمتهِ منْ يشاءُ لَوْ تزَيَّلوا لعذَّبنا الذينَ كفروا منهم عذاباً أليماً».

لقد ذكر الزركشي (البرهان في علوم القرآن: ٢/٣٧٢) أنَّ هذه الآية الكريمة هي العمدة في هذا الباب، فالشرطان (لولا) و (لو) قد اعترضا، وليس معهما إلاَّ جواب واحد متأخرٌ عنهما، وهو (لَعَذَّبنا). وفي تأويل هذه الآية عند النحويين ثلاثة أوجه:

(١) أنْ يكونَ (لَعَذَّبنا) جوابَ (لو) على أنَّ جواب (لولا) محذوف أغْنى عنه جواب (لو). =

فالشرطان ـ وهما (لولا) و (لو) ـ قَدِ اعترضا، ولَيْسَ معَهُما إلاَّ جوابٌ واحِدٌ مُتأخِّرٌ عنهما، وهو «لَعَذَّبْنا».

وفي آيةٍ أُخرى على مَذْهَبِ أبي الحَسَن(٤٦)ـ [رحِمَهُ اللهُ](٤٧)ـ، وهي قوله ـ سبحانَهُ [وتعالى](٤٨): ﴿إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوَصيَّةُ﴾(٤٩).

---

(٢) أنْ يكون لَعَذَّبنا) جوابَ الشرطين.

(٣) أنْ يكون (لَعذَّبنا) جوابَ (لولا) على أنَّ جواب (لو) محذوف.

وممَّن ذهب إلى الثاني أبو القاسم الزمخشري (الكشَّاف: ٥٤٨/٣)؛ لأنَّ قوله (لو تَزَيَّلوا) كالتكرير ل (ولولا رجالٌ) عنده لمرجعها إلى معنى واحد. وهو مذهبٌ ليس بصحيح عند أبي حيان (البحر المحيط: ٩٨/٨)، ولسنا مع أبي حيان في ذلك؛ لأنَّ حَمل النصِّ القرآني على ظاهره أولى من التكلف والتمحل، ولأنَّ المغايرة التي أشارَ إليها ليست ظاهرة.

وممَّن ذهب إلى أنَّ جواب (لولا) محذوف أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٨/٢ـ٣٧٩)، وأبو حيان (البحر المحيط: ٩٨/٨).

وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٦٧/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣٣٠/٩، حاشية الشهاب: ٦٦/٨ـ٦٧، تفسير أبي السعود: ١١٢/٨. مغني اللبيب: ٨١٠.

وجاء في حاشية الصبَّان: (٣١/٤) أنَّ هذه الآية ليست من باب اعتراض الشرط على الشرط، ولذلك عدَّ الزمخشري جواب (لولا) محذوفاً في أحد تأويلين (الكشاف: ٥٤٨/٣).

(٤٦) هو أبو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، ولقب بالأخفش الأوسط، ومن شيوخهِ سيبويهِ، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، وغيرهم. ومن تلاميذه المازني، وأبو عمر الجرمي، وأبو حاتم السجستاني، والرياشي، وغيرهم.

ومن مصنفاته: معاني القرآن، الأوسط في النحو، المقاييس في النحو، كتاب الاشتقاق، العروض، كتاب المسائل الكبير، كتاب المسائل الصغير، كتاب الملوك، كتاب معاني الشعر، كتاب التصريف، كتاب الواحد والجمع في القرآن، كتاب غريب الحديث، كتاب القوافي، وغير ذلك.

وقيل إنْ وفاته كانت سنة (٢١٠هـ) أو (٢١١هـ)، أو (٢١٥هـ)، أو (٢٢١هـ).

انظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٠٧ـ١٠٩، تاريخ العلماء النحويين: ٨٥، المعارف لابن قتيبة: ٤٤٥، ٥٤٦، مراتب النحويين: ١١١ـ١١٢، أخبار النحويين البصريين: ٥٠ـ٥١، طبقات النحويين واللغويين: ٧٣ـ٧٤، معجم الأدباء: ٢٢٤/١١ـ٢٣٠، إنباه الرواة: ٣٦/٢ـ٤٣، وفيات الأعيان: ٣٨٠/٢ـ٣٨١، المختصر لأبي الفداء: ٢٩/٢، مرآة الجنان: ٦١/٢، بغية الوعاة: ٥٩٠/١ـ٥٩١، المزهر: ٤٠٥/٢ـ٤١٩، ٤٣٦، ٤٤٤، ٤٦٣، أعيان الشيعة: ٦٠/٣٥ـ٦٣، شذرات الذهب: ٣٦/٢.

(٤٧) ما بين الحاصِرَتين ليس في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط ورقة: ٥. والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٤٨) ما بين الحاصِرَتين ليس في الأشباه والنظائر: ٨٤/٤، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط ورقة: ٥. والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٤٩) البقرة: ١٨٠ والآية بتمامِها: ﴿كُتِبَ عليكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوصيَّةُ للوالدينِ والأقربينَ بالمعروف حقاً على المتقين﴾.

والوجه الظاهر في هذه الآية عندَ أبي البقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن: ١٤٦/١) كما يفهم من كلامه أنَّ جواب الشرط معنى الايصاء على أنَّ (الوصيَّةُ) مرفوعة ب (كُتِبَ) وقيل إنَّ (الوصيةُ) مرفوعة بالجار

فإنَّه زَعَمَ أنَّ قوله ـ جَلَّ ثناؤهُ ـ: (الوصيَّةُ للوالديْن) على تقدير الفاء، أي: فالوَصيَّةُ، فعلى مَذْهَبِهِ يكونُ مِمَّا نَحْنُ فيهِ، وأمَّا* إذا رَفَعْتَ (الوَصيَّةُ) بـ (كُتِبَ)، فهي كالآياتِ السابقاتِ في حَذْفِ الجوابين.

وهذانِ الموطنان(٥٠) خطرا لي قديماً، ولم أرَهُما لغيري.

= والمجرور (عليكم)، وهو ليس بشيء عند أبي البقاء.

والظاهر عند أبي حيَّان (البحر المحيط: ٢/١٩) أنْ يكون جوابُ الشرط محذوفاً: «ويكونُ الجوابُ محذوفاً، جاء فعل الشرط بصيغة الماضي، والتحقيق أنَّ كلَّ شرطٍ يقتضي جواباً، فيكون ذلكَ المقدَّر جواباً للشرط الأوَّل، ويكون جواب الشرط الثاني محذوفاً، يدلُّ عليه جوابُ الشرط الأوَّل المحذوف، فيكونُ المحذوف دلَّ على محذوف، والشرطُ الثاني شرطٌ في الأوَّل، فلذلك يقتضي أن يكون متقدماً في الوجود وإنْ كان متأخراً لفظاً، واجتماع الشرطين غير مجعول الثاني جواباً لِلْأَوَّل بالفاء من أصعب المسائل [النحو]، وقد أوْضحَنا الكلام على ذلِكَ واستَوْفَيْناهُ فيه في (كتاب التكميل) من تأليفنا، فيؤْخَذُ مِنْهُ..».

وذكر أبو حيَّان أنَّه يجوز في (إذا) أنْ تكون ظرفاً محضاً لا شرطا، والعامل فيه (كتب)، ويكون في الكلام حذف جواب (إنْ) يدل عليه (كتبَ).

وفي هذه الآية كلام مبسوطٌ في مظانّها.

انظر: البحر المحيط: ٢/١٩، البرهان في علوم القرآن: ٢/٧٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٤٦، حاشية الشهاب: ٢/٢٧٤.

(*) ليس في نسخة ليدن «وأما».

(٥٠) هناك خمسة مواضع أُخرى في القرآن الكريم يمكن حملها على مسألة اعتراض الشرط على الشرط إذا تناسينا كون الشرطين متبوعين بجواب في بعضها:

الأوَّل قوله تعالى: «قُلْ أرأيْتَكُمْ إنْ أتاكُمْ عذَابُ اللهِ أو أَتَتْكُمْ الساعةُ أغَيْرَ الله تَدْعونَ إنْ كنتم صادقين» (الأنعام: ٤٠): ذكر أبو حيان أنَّ في جواب الشرط الأول أربعة أوجه:

(١) أنَّه مذكور، وهو (أرأيتَكُمْ) المتقدَم.

(٢) أنَّه مذكور، وهو (أغير اللهِ تَدْعِون) على نيةِ الفاء.

(٣) أن يكون محذوفاً، وتقديره: فَمَنْ تَدْعون.

(٤) أن يكون محذوفاً، وتقديره: دَعَوْتُمُ الله، أو: فأخبروني عنه، وهو اختيار أبي حيان (البحر المحيط: ٤/١٢٨).

وذكر أبو حيَّان أيضاً (البحر المحيط: ٤/١٢٨) أنَّ جواب الشرط الثاني محذوفٌ، أي: إنْ كنتم صادقين في دعواكم أنَّ غيرَ اللهِ إلهٌ تَدْعونَهُ كشْفَ ما يحل بكم من العذاب.

انظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٩٦، حاشية الشهاب: ٤/٥٩.

والموضع الثاني قولهُ تعالى: «فَلَوْلا إنْ كنتم غَيْرَ مدينين ترجعونها إنْ كنتم صادقين» (الواقعة: ٨٦-٨٧): قيل إنَّ (تَرْجعونها) جواب (لولا) الأولى في قوله تعالى: «فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلقومَ» (الواقعة: ٨٣)، واغنى أيضاً عن جواب الثاني، وقيل عَكسُ ذلك، وقيل أيضاً إنَّ الثانية تكريرٌ، وفي الكلام حذفُ جواب (إنْ).

انظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٠٦، البحر المحيط: ٨/٢١٥.

والموضع الثالث قراءة نافع في رواية الزهري واليزيدي: «إنْ كانَ ذا مالٍ وبنينَ إذا تُتْلى عليه آياتُنا قال أساطيرُ الأوَّلينَ» (القلم: ١٤-١٥): جاء في (البحر المحيط: ٨/٣١٠): «وأقول: (إنْ كانَ) شرطٌ و (إذا تُتْلى) شرطٌ، فهو مما اجتمع فيه شرطان، وليسا من الشروط المترتبة الوقوع، فالمتأخر لفظاً هو المتقدِّم، والمتقدِّم لفظاً هو شرطٌ في الثاني..». =

وممَّا يدُلُّ أيضاً قولُ الشاعرِ(٥١) [بيت](٥٢) (البسيط):

إنْ تَسْتَغيثوا بنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا   منَّا معاقِلَ عزٍّ [زانَها](٥٣) كَرَمُ

وقدِ استَعْمَلَ ذلك الإمامُ أبو بكرِ بنُ(٥٤) [دُريدٍ](٥٥) في مقصورتِه حَيْثُ

وذهب أبو البقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن: ٢/٢٣٤) إلى أنَّ جواب (إنْ) محذوف دلَّ عليه (إذا تُتلى)، وتقدير الكلام عنده: إنْ كانَ ذا مال يَكْفُرْ. انظر في ذلك: حاشية الشهاب: ٨/٢٢٩، معاني القرآن: ٣/١٧٣، الكشاف: ٤/١٤٣، الأساليب القرآنيّة، القسم الأوّل: ٣/٢٦٥.

والموضع الرابع قوله تعالى: «لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إنْ طَلَّقْتُمُ النساءَ ما لم تَمَسُّوهُنَّ أو تَفْرِضوا لَهُنَّ فريضةً ومتِّعُوهُنَّ...» (البقرة: ٢٣٦): يجوز في (ما) ثلاثة أوْجه:

(١) أنْ تكون شرطية، أي: إنْ لم تَمَسُّوهُنَّ، وهو قول ذكره أبو البقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن: ١/١٨٨)، وذكر أبو السعود (تفسيره: ١/٢٣٣) أنَّ ذلك من باب اعتراضِ الشرطِ على الشرط: «ونقَل أبو البقاء أنَّها شرطية بمعنى (إنْ)، فيكون من باب اعتراضِ الشرط على الشرط، فيكون الثاني قيداً للأوّل كما في قولِكَ: إنْ تَأتني إنْ تُحْسِنْ إليَّ أُكْرِمْكَ...».

وذكر أبو حيان (البحر المحيط: ٢/٢٣١) أنَّ الظاهر في (ما) أن تكون ظرفية مصدرية شبيهة بالشرط، وعدَّ كونَها شرطية من باب تفسير المعنى.

وذهب ابن مالك (البحر المحيط: ٨/٢٣١) إلى أنها ظرفية شرطية. وذكر ابن هشام (مغني اللبيب: ٤١٨) أنها إنْ كانت شرطية احتاجت إلى جواب، وشرط حذفه مُضِيّ فعل الشرط.

(٢) أنْ تكون ظرفية زمانية مشبهة بالشرط كما مَرَّ.

(٣) أنْ تكون موصولة، وهي مسألة لا تَصحُّ عند أبي حيَّان لأنَّ (ما) الموصولة لا يوصَفُ بها، لأنَّ التقدير: إنْ طلقتمُ النساء اللاتي لم تَمَسُّوهُنَّ.

والموضع الخامس قوله تعالى: «أياً ما تَدْعوا فَلَهُ الأسماءُ الحسنى» (الإسراء: ١١٠): «أياً» اسم شرط و (ما) زائدة للتأكيد، وذكر أبو البقاء (التبيان في إعراب القرآن: ٢/٢٣٦) أنّه يجوز أن تكون شرطية مكررة لاختلاف اللفظين.

وذكر أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٩٨) أن يعقوب الحضرمي كان يقف على (أيّ) ويجعل (ما) شرطاً في موضع نصب بـ (تدعوا) على أنَّ (أيًّا) منصوب بفعل مقدَّر أي: أياً تَدْعوا.

ولعلَّ ما يعزِّز احتمال كونها شرطية قراءة طلحة بن مصرف (البحر المحيط: ٦/٩٠): «أياً مَنْ تَدعوا...»، وذكر أبو حيان أنه يحتمل أنْ يكون قد جمع بين أداتي شرط على وجه الشذوذ.

وذهب الشهاب (حاشية الشهاب: ٦/٧٠) إلى أنَّ (ما) إنْ كانت شرطية تكون مؤكدة على أنَّ (فلَهُ الأسماء..) جواب الشرط، ولست أتَّفق معه لأنَّ فعل الشرط مع (أي) محذوف كما مرَّ، والمسألة من باب اعتراض الشرط على الشرط.

(٥١) لم أوفق في الاهتداء إلى قائله:
انظر: مغني اللبيب: ٨٠١، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٤، شواهد العيني: ٤/٥٢، خزانة الأدب: ٤/٥٤٨، همع الهوامع: ٤/٣٣٨، حاشية الشهاب: ٥/٩٤.

(٥٢) ما بين الحاصِرتَين ليس في الأشباه والنظائر، ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٥. ونسخة ليدن.

(٥٣) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٤: «إنَّها».

(٥٤) هو أبو بكر، محمد بن الحسن بن دُريد الأزدي البصري، من تصانيفه: جهرة اللغة، الاشتقاق، الملاحِن. ومن شعره مقصورته، توفي سنة (٣٢١هـ).

[يقول](٥٦) (رجز) :

فَإنْ عَثَـرْتُ بَعْـدَهـا إن وَأَلَـتْ(٥٧)   نَفْسي مِـنْ هـاتـا فقـولا : لالعـا(٥٨)

[وإذْ](٥٩) قَدْ عَرَفْتَ صورَةَ المسألة وما فيها مِنَ الخلافِ، وأنَّ الصحيحَ جَوازُها، فاعلم أنَّ المُجيزينَ لها اخْتَلَفُوا في تحقيقِ مايَقَعُ بِهِ مَضْمونُ الجوابِ الواقعِ بَعْدَ الشرطَيْنِ على ثَلاثةِ مذاهبَ فيما بَلَغَنا :

أَحَدُها: أنَّهُ إنَّما يَقَعُ بمجموعِ أمرينِ : أحَدُهما حُصولُ كلٍّ مِن الشرطينِ .

والآخَرُ كَوْنُ الشرطَ الثاني واقعاً قَبْلَ وقوعِ الأوَّلِ [فإنْ](٦٠) قيلَ: إنْ رَكِبْتِ إنْ لَبِستِ فَأنْتِ طالقٌ، فَإنْ رَكِبتِ فقط أو [لَبِسْتَ](٦١) لم تَطْلُقْ فِيهِنَّ، وإنْ لَبِسْتِ ثمَّ رَكِبْتِ طلقْتِ](٦٢) . هذا قوْلُ جمهورِ النحويين والفقهاء .

وقد اختَلَفَ النحويونَ في تأويلهِ على [فريقينِ](٦٣) أَحَدُهما: قول الجمهورِ(٦٤) إنَّ الجوابَ المذْكورَ للأوَّل، وجَوابُ الثاني محذوف لدلالة الأوَّل وجوابِهِ عليه.

= انظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين: ٢٢٥-٢٢٦، مراتب النحويين: ١٣٥-١٣٦، تهذيب اللغة: ١/٣١، طبقات النحويين واللغويين: ١٨٣-١٨٤، معجم الشعراء للمرزباني: ٤٢٥-٤٤٦، تاريخ بغداد: ٢/١٩٥-١٩٧، فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٩٤، إنباه الرواة: ٣/٩٢-١٠٠، وفيات الأعيان: ٤/٣٢٣-٣٢٩، تذكرة الحفاظ: ٣/٨١٠، مختصر أبي الفدا: ٢/٧٩، مرآة الجنان: ٢/٢٨٢-٢٨٤، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١٣٨-١٤٢، النجوم الزاهرة: ٣/٢٤٠-٢٤٢، بغية الوعاة: ١/٧٦-٨١، المزهر في علوم اللغة: ٢/٤٦٥، خزانة الأدب: ٣/١١٨-١٢١، أعيان الشيعة: ٤٤/١٦-٣٠.

(٥٥) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥: «دريد رحمه الله». وفي نسخة ليدن «ابن دريد».

(٥٦) انظر: شرح مقصورة ابن دريد: ٥٢، مغني اللبيب ٠٨١، خزانة الأدب: ٤/٥٤٨، البحر المحيط: ٨/٣١٠. وما بين الحاصرتين في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٥ «قال».

(٥٧) وألتْ: خلصَتْ ونَجَتْ.

(٥٨) لعاً: كلمة تقال للعاثر، أي: رَفَعكَ اللهُ.

(٥٩) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥: «إذْ»، وفي نسخة ليدن «إذا» من غير «قد».

(٦٠) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥ ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٥. وفي نسخة ليدن «فإذا».

(٦١) ما بين الحاصرتين في مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط ورقة: ٥: «وليستْ» والصواب ما أثبتناه. وفي نسخة ليدن «فإن ركبت فقط أو لبستِ فقط وركبت ثم لبستِ».

(٦٢) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥ ومآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٥: «ولبَسْتِ فقط، أوْ ركِبتِ ثم لَبِسْتِ لم تَطلُقْ فيهِنَّ، وإنْ لبِسْتِ ثمَّ ركبتِ طلقْتِ».

(٦٣) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥ «مذهبين»، وفي مآخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٥: «قولين».

(٦٤) انظر في ذلك أيضاً: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢/٣٢٢، همع الهوامع: ٤/٣٣٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٦، البُرْهان في علوم القرآن: ٢/٣٧٠-، حاشية الشهاب: ٥/٩٤- خزانة الأدب: ٤/٥٤٨.

والدليلُ على أنَّ الشَّرْطَ الأول وجوابَهُ يَدُلان على [الشرْط](٦٥) : «يا قَوْمِ إنْ كنتُم آمنتم باللهِ فعليهِ توَكَّلوا إنْ كنتُم مسلمين»(٦٦) ، فهذا بتقدير: إنْ كُنْتُم مُسْلِمينَ [إنْ](٦٧) كنتم آمَنْتُم باللهِ فعَلَيْهِ توَكَّلُوا ، فَحُذِفَ الجَوابُ لِدَلالةِ ما تَقَدَّمَ عليه.

وهذا القَوْلُ مِنَ [الحقّ](٦٨) بمكانٍ ؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّه إذا توارَدَ في غير مَسْأَلَتِنا على جوابٍ واحدٍ شيئان ، كلٌّ مِنْهما يقتضي جواباً ـ كان الجوابُ المذكورُ للأوَّلِ* كقولكَ: واللهِ إنْ تأتِني لَأكْرِمَنَّكَ [بالتأكيد جواباً للأوَّلِ]** ، وإنْ تأتِني واللهِ

---

(٦٥) بعدما بين الحاصِرَتين فيه اختلافٌ بين النسخة الأصل وما في الأشباه والنظائر (٨٥/٤) من حيثُ الترتيبُ، فلقد انتقلت مخطوطة (الأشباه والنظائر) انتقالاً مفاجئاً يشعر بعدم الارتباط والتناسق، فالدليلُ فيها على أنَّ الشرط وجوابه يدلأّن على الشرط أنَّ الحال لا يمتنعُ اقترانها بحرف الاستقبال، وهي مسألة جاء الحديث عنها في النسخة الأصل في ذكر ضربي الحال، المقارنة والمقدرة كما سيأتي: «والدليلُ على أنَّ الشرطَ وجوابه يدلأّن على الشرط أنَّ الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لأنَّها مستقبلة بخلاف الأوَّل، وعلى هذا صحة مسألة أبي علي وصحة تخريج المصنَّف مسالة الشرط، أعني صحتها من هذا الوجه، لا صحَّتها مطلقاً، فإنها معترضة بغير ذلك، نعم ويتضحُ على هذا بُطْلانُ تعميم ابن مالك امتناع اقترانِ الحال بحرف الاستقبال، وقد اتضح الأمرُ في تحقيق هذين الوجهين، والحمدُ لله».

أمّا الآية التي جاءت دليلاً في النسخة الأصل على أنَّ الشَّرطَ وجوابه يدلأّن على الشرط فجاءت في (الأشباه والنظائر: ٨٧/٤) في غير موضعها كما يتراءى لي: «ثُمَّ الذي يُبطلُ هذا المذهب من أصله أنَّا تأملنا ما ورد في كلامه تعالى: ﴿يا قومِ إنْ كنتُم آمَنْتُم باللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إنْ كنتم مسلمين﴾ (يونس: ٨٤)، فهذا بتقدير: إنْ كنتم مسلمين فإنْ كنتم آمنتم بالله فعليه توكلُوا ، فحُذِفَ الجوابُ لدلالة ما تقدم عليه».

أما النسخةَ الأصل فجاء فيها في موضع النصِّ المقتبس السابق: «ثمَّ الذي يُبطلُ هذا المذهب من أصله أنَّا تأملنا ما ورد من كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوَجَدْناهم لا يستعملونهُ إلاَّ والحكم معلَّق على مجموع الأمرين بشرط تقدُّم المؤخَّر وتأخُّر المقدَّم، فوجب أنْ يُحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقوله...»

وهذا النصُّ المقتبس من النسخة الأصل دُوِّن في (الأشباه والنظائر: ٨٩/٤) بعد الحديث عن الحال المقدرة في ردِّ مذهب ابن مالك في أنَّ الجواب المذكور للأوَّل، لكنَّ الشرط الثاني لا جوابَ له. ولعلَّ ما يعزز ما نذهب إليه اتفاق ما في (مآخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط، ورقة: ٥) مع النسخة الأصل.

ولعلَّ ما يعزز ذلك أيضاً ما جاء في المصنَّف السابق: ورقة: ٩ : «انتهى كلام ابن هشام في رسالته التي نقلها العلامة السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر النحوية». وجاء على حاشية الورقة نفسها ما يلي: «وليعلم أنّي ما عدلت عن العزو إلى الأشباه وعزوتها إلى صاحبها الأصلي إلاَّ لكوني وجدتُ نسخة أشباه قديمة وعليها بخط مؤلفها (بلغ قراءة علي، وكتبه مؤلفه في أكثر من أنْ يحصي من أوراقها) مع أنه وقع في هذه الرسالة من الأشباه تقديم ورقة عن محلها، وأظن ذلك جارياً في نسخ الأشباه جميعها، فإني وجدت ثلاث نسخٍ نُسخت على هذا المنوال، فاحتجتُ إلى نقل هذه الرسالة من رسائل ابن هشام كما هي ليكون ذلك وسيلة إلى تصحيح نسخ الأشباه من هذه الرساله...»

(٦٦) يونس: ٨٤

(٦٧) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «فَإنْ».

(*) بعد ما بين الحاصرتين في نسخة ليدن «منها».

(**) في نسخة ليدن «فالتأكيد» جواب الأول.

أُكْرِمْكَ بالجزم جواباً للشرط.

فَكذا* القياسُ يقتضي في مسألةِ تَوارُدِ شرطٍ على شرط أَنْ يكونَ الجوابُ للسابق منهما، ويكون جوابُ الثاني محذوفاً لدلالة الأوَّل وجوابِهِ عليه، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَ في وقوع المعلَّقِ على ذلك أَنْ يكونَ الثاني واقعاً قَبْلَ الأَوَّل ضرورة أنَّ الأَوَّل قائمٌ مقامَ الجواب، حتى إنَّ الكوفيين(٦٩) وأبا زيدٍ [والمبرد](٧٠) يَزْعمون في نحو: أَنْتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ، أَنَّ السابقَ على الأداةِ هو الجواب لا دليلٌ، والجوابُ لا بُدَّ مِنْ تأَخُّرِه عَنِ الشَّرْطِ، لِأَنَّه [أَثَرُهُ](٧١) ومسبَّبهُ، [فَلِذلك](٧٢) الدَّليلُ على الجواب، لِأَنَّهُ قائِمٌ مقامهُ ومُغْنٍ في اللفظِ عَنْهُ.

وقد [تَحَرَّرَ](٧٣) في هذا أنَّ في كلٍّ مِن الجملتينِ [مجازاً](٧٤)، فَمَجازُ الأُوْلى الفَصْلُ بينها وبَيْنَ جوابِها بالشَّرْطِ الثاني، ومجازُ الثانيةِ بحذفِ جَوابِها.

وَعلى هذا فَيَجوزُ كونُ الشَّرْطِ الأَوَّل ماضياً ومضارعاً، وأَمَّا [الثاني](٧٥) فلا يجوز في فصيح الكلام أَنْ يكون إلاَّ ماضياً، لِأنَّ القاعدة في الجوابِ أَنّه لا يُحْذَفُ الأَوَّل إلاَّ والشَّرْطُ ماضٍ؛ فَأَمَّا قوله(*)

(*) في نسخة ليدن «فهكذا». والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٦٨) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «الحسن».

(٦٩) انظر: حاشية الشهاب: ٩٥/٥، همع الهوامع: ٣٣٣/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٣/٢.

لقد أجاز الأخفش والكوفيون تقديم الجواب ماضياً كان أو مضارعاً، وأجاز المازني ذلك بقيد كونهِ مضارعاً.

(٧٠) بعد ما بين الحاصِرَتين في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «رَحمهم الله».

في (المقتضب: ٦٨/٢): «أمَّا ما يجوز في الكلام فنحو: آتيكَ إنْ أتيتَني، وأزورُكَ إنْ زُرْتني، ويقولُ القائِل: أتعْطيني درهماً؟ فاقول: إنْ جاءَ زيدٌ، وتقولُ: أنت ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ، فإنْ قُلْتَ: آتي من أتاني، وأَصْنَعُ ما تصنَعُ، لم يكُنْ ها هنا جزاءٌ؛ وذلك أنَّ حروفَ الجزاء لا يعملُ فيها ما قَبْلَها... فإذا كان الفعلُ ماضياً بعد حرف الجزاء جازَ أن يَتَقَدَّمَ الجوابُ، لأنَّ (إنْ) لا تَعْمَلُ في لفظِهِ شيئاً؛ وإنَّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابهُ يَسُدُّ مسدَّ جواب الجزاء».

(٧١) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «أثَرٌ».

(٧٢) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «فكذلك» وهو الصحيح كما يتراءى لي. والقول نفسه في نسخة ليدن.

(٧٣) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «يجوز» وهو الصواب.

(٧٤) في النسخة الأصل: «مجاز»، والصواب ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤.

(٧٥) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: «الشرطُ الثاني» والقول نفسه في نسخة ليدن.

(*) انظر حاشية الصفحة ٤٠ (رقم: ٤٧).

« إنْ تَسْتَغيثوا بنا إنْ تُذْعروا تجدوا »(٧٦)

فَضَرورةٌ كقوله(٧٧) [بيت](٧٨) (رجز) :

يا أَقْرَعُ بنُ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ.

القَوْلُ الثاني : قَوْلُ ابنِ مالك(٧٩) - رَحِمَهُ اللهُ [تعالى](٨٠) - إنَّ الجوابَ المذكورَ للأوَّل كما [يقول](٨١) الجمهورُ، لكنَّ الشَّرْطَ الثانيَ لا جوابَ له لا مذكورٌ ولا مُقَدَّرٌ، لِأنَّه مقيَّدٌ للأوَّل، [تقديرُهُ](٨٢) بحالٍ واقعةٍ موقعه، فإذا قُلْتَ : إنْ رَكِبْتِ إنْ لَبِسْتِ فأنتِ طالِقٌ، [فالمعنى : إنْ رَكِبْتِ لابِسَةً فأنتِ طالِقٌ](٨٣).

وكذلكَ التقديرُ في البيت : إنْ تَسْتَغيثوا بِنا مُذْعورينَ تَجِدوا، فهو [موافِقٌ](٨٤) في اشتراط [تأخُّرِ](٨٥) [المتقدِّم](٨٦) وتقديم [المتأخر](٨٧)، لكِنَّ تَخْريْجَهُ مخالِفٌ لتخرْيجهم.

وَعِنْدي أنَّ ما ادَّعَوه أَوْلى مِنْ جهاتٍ :

[أَحَدُها](٨٨) : أَنَّ دَعْواهُمْ جارِيَةٌ على القياسِ ؛ فإنَّ الشَّرْطَ يكونُ جَوابُهُ ظاهِراً

---

(٧٦) البيت بتمامِه :

إنْ تَسْتَغيثوا بِنا إنْ تُذْعَروا تَجِدوا   مِنَّا معاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ

(٧٧) هو جرير بن عبدالله البجلي أو عمرو بن خثارم

انظر : المقتضب : ٢/٧٢، الأمالي الشجرية : ١/٨٤، الإنْصاف في مسائل الخلاف : ٦٢٣، شرح المفصّل : ٨/١٥٧، ٧١٧، المقرَّب : ١/٢٧٥، شرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٤٩، الدرر : ١/٤٧، ٢/٧٧، رصف المباني : ١٠٤، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٨٧، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٦٠، ضرائر الشعر للقيرواني : ١٥٦، الكتاب : ٣/٦٧، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧٣، شرح جمل الزجاجي : ٢/٥٩٢.

(٧٨) ما بين الحاصِرَتين ليس في الأشباه والنظائر.

(٧٩) في تسهيل الفوائد : ٢٣٩ : « وإنْ توالى شرطان أَوْ قسَمٌ وشَرْطٌ استغْنِيَ بجواب سابقِها وثاني الشرطين لفظاً ».

(٨٠) ما بين الحاصِرتَين ليس في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨. والجملة الدعائية كلها ليست في نسخة ليدن.

(٨١) في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨ : « يقوله ».

(٨٢) في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨. « تقييده ».

(٨٣) ما بين الحاصِرتَين لَيْسَ في الأشباه والنظائر.

(٨٤) في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨ : « موافق للجمهور ».

(٨٥) في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨ : « تأخير ».

(٨٦) في الاشباه والنظائر : ٤/٨٨ : « المقدَّم ».

(٨٧) في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨ : « المؤخَّر ».

(٨٨) ما بين الحاصِرتَين ليس موجوداً في النسخة الأصلِ ، والصوابُ ما أَثْبَتْناهُ كما في الأشباه والنظائر : ٤/٨٨.

ومُقَدَّراً، ودَعْواهُ خارِجَةٌ عَنِ القياس؛ لأنَّه [جعَل](٨٩) شَرْطاً لا جَوابَ لَهُ، لا في اللفظِ، ولا في التقديرِ، فكان ادّعاءُ ما يجري على القياسِ أَوْلى.

الثاني:

أنَّ ما ادَّعاهُ لا يطَّرِدُ له إلاَّ حَيْثُ يُمكِنُ اجتماعُ [الفعلينِ](٩٠) كالأَمْثِلَةِ [المتقدمة](٩١) السابقة، أَمَّا إذا قيلَ: إنْ قُمْتِ إنْ قَعَدْتِ فَأَنْتِ طالِقٌ [لا](٩٢) يُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ في ذلِكَ: إنْ قُمْتِ [قاعِدَةً]* ، فإنَّ هذا من المحال، ويَنْبَغي على قَوْلِهِ أنَّها لا تطلقُ أصلاً، وكذلِكَ إذا لم يجتمع الفعلان في العادة، وإنْ لم يتضادا نحو: إنْ أَكَلْت إنْ شَرِبْت، وكذلِكَ إذا قالَ: إنْ صَلَّيْت إنْ تَوَضَّأْت أَثِبْت، فإنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ: إنْ صَلَّيْت مُتَوضِّئاً بمعنى موقعاً للوضوء، فإنهما لا يجتمعان.

الثالثُ:

أنَّ الشَّرْط بعيدٌ مِنْ مَذْهَب الحال؛ أَلا تَرى أنَّه للاستِقْبال، والحال حالٌ كلفظِها، [وبأَنَّها](٩٣) المقارنة، وإذا تَباعَدَ ما بَيْنَ الشَّيْئَيْن [لم يصحَّ التَجوَّزُ]** بأَحَدِهِا عَنِ الآخر، وقَدْ نَصَّ هُوَ على أنَّ الجملةَ الواقعة حالاً شَرْطُها [أَنْ لا](٩٤) تُصَدَّرَ بدليلِ استِقْبالٍ لما بينهما مِنَ التنافي(٩٥).

نَعْم [رَأَيْتُ](٩٦) في مسائل القَصْرِيِّ(٩٧) عَن الشَّيْخ أبي علي(٩٨) [الفارسي](٩٩).

---

(٨٩) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٨: «جَعَلَهُ».

(٩٠) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٨: «اللفظين».

(٩١) ما بين الحاصِرَتين ليس في الأشباه والنظائر.

(*) في نسخة ليدن بعد قاعدة فأنت طالقة.

(٩٢) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٨: «فإنَّه لا». والقول نفسه في نسخة ليدن ومآخذ الضبط.

(٩٣) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٨: «وبابها».

(**) مابين الحاصِرَتَين ليس موجوداً في نسخة ليدن.

(٩٤) في النسخة الأصل: «أنْ»، والصوابُ ما أَثبتْناهُ كما في الأشباه والنظائر: ٤/٨٨.

(٩٥) في تسهيل الفوائدُ وتكميل المقاصد: ١١٢: «تَقَعُ الحالُ جُمْلَةً خبرية غير مُفْتَتَحَةٍ بدليلِ استقبالٍ، مضمنه ضمير صاحِبها».

(٩٦) ما بين الحاصِرَتين لَيْسَ في الأشباهِ والنظائر.

(٩٧) مسائل القصرى: هي المسائل المسماة بالمسائل القصرية، أملاها أبو علي الفارسي على تلميذه أبي الطيب، محمد بن طويس القَصْري، فسميت باسمه.

انظر: كشف الظنون: ٣/١١٧٠، روضات الجنات: ٢٢٠، أعيان الشيعة: ٢٠/٤٦٥، بغية الوعاة: ١/٦٥.

(٩٨) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان، أبو علي الفارسي، أخذَ عن أبي اسحق الزجاج وابن السرّاج وغيرهما، ومن تصانيفه: الحجة، الإيضاحُ العضدي، التذكرة، وشرح مسائِلَ مشكلة وغيرها من =

رَحِمَهُ اللهِ [تعالى](١٠٠) - إجازة ذلك في نحو: لَأَضْرِبَنَّهُ ذهبَ أو مَكثَ، وَلَأَضْرِبنَّه إنْ ذَهَبَ وإنْ مَكثَ.

والذي يَتَحَرَّرُ لي أنَّ الحالَ كما ذكر النحاةُ على ضربين(١٠١): حالٌ مقارنة ومنتظرة، وتُسَمَّى [حالاً](١٠٢) مَقدَّرة، فالأولى [ظاهرة](١٠٣)، والثانيةُ نحو: ﴿فادخلوها خالدين﴾(١٠٤)، فإنَّ الخُلودَ لَيْسَ شيئاً يُقارِنُ الدُّخولَ، وإنَّما هو استِمْرارٌ في المستقبل، [ويُقَدِّرُ](١٠٥) النحويون ذلك: ادخلوها مقدّرين الخلودَ.

وكذلك: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحرامَ إنْ شاء اللهُ [آمنين](١٠٦) مُحَلِّقين رؤوسَكم ومُقَصِّرين﴾(١٠٧)، أي: مُقَدّرين*، فَإِنَّهُمْ في حال الدخولِ لا يكونون مَحَلّقين

= التصانيفِ المختلفة. توفي سنة (٣٧٧ هـ).

انظر في ترجمته: تاريخ العلماء النحويين: ٢٦، طبقات النحويين واللغويين: ١٢٠، تاريخ بغداد: ٢٧٥/٧، ٢٧٦، فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٤١، ٤٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، نزهة الألباء: ٢٣٢، معجم الأدباء: ٨٩٢/٣، تذكرة الحفاظ: ٩٧٢/٣، مرآة الجنان: ٤٠٦/١، المختصر لأبي الفدا: ١٢٤/٢، النجوم الزاهرة ١٥١/٤، بغية الوعاة: ٤٩٦/١ - ٤٩٨، المزهر: ٤٢٠/٢، شذرات الذهب: ٨٨/٣ - ٨٩، أعيان الشيعة: ١١/٢١، ٣٥، من أعيان الشيعة (أبو علي الفارسي)، كشف الظنون: ١٣١/١، ٢١١، ٣٨٤، ١٠٦٨، ١١٤٢، ١١٧٩، ١٤٤٨، ١٤٦٢، ١٦٦٧، ١٦٧٠.

(٩٩) ما بين الحاصِرَتين لَيْس في الأشباه والنظائر.

(١٠٠) ما بين الحاصِرتَين ليس في الأشباه والنظائر. والجملة الدعائية ليست موجودة في نسخة ليدن.

(١٠١) للحال أقْسام باعتبارات، فهي تنقسم إلى مقصودة، وموطئة حملاً على قصدها لذاتها والتوطئة بها.

وتنقسم إلى مبيّنة أو مؤسّسة، ومؤكّدة حملاً على التبيين والتأكيد، وفي إثبات الثانية خلاف.

وتنقسم إلى مقارنة، وهي الغالبَة، ومقدّرة، وهي المستقبلة، ومحكية، وهي الماضية، حملاً على الزمان. وتنقسم إلى حقيقة، وهي الغالبة، وسببية، حملاً على حصولِ معناها إلى صاحِبِها وعدمه.

ومن أنواع الحال المتردفة، وهي التي تتعدَّدُ لِواحِدٍ، والمتداخلة وهي التي يكون صاحبها ضميراً مستتراً في الحال التي قبلها إنْ لم تُجوَّزْ الحال المترادفة.

انظر في ذلك: همع الهوامع: ٣٩ - ٤٢، ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣٨/٢ -، شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٠/١.

(١٠٢) ما بين الحاصِرَتين في الأصل: «حال»، وفي الأشباه والنظائر: ٨٨/٤ - ٨٩: «ونعني حالاً مقدَّرة».

(١٠٣) في الأشباه والنظائر: ٨٩/٤: «واضحة».

(١٠٤) الزمر: ٧٣.

(١٠٥) ما بين الحاصِرَتين مكرّرة في النسخة الأصل.

(١٠٦) ما بين الحاصِرَتين ليس في النسخةِ الاصل.

والآية في الأشباه والنظائر: ٨٩/٤: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المسَّجِد الحَرامَ إنْ شاءَ اللهُ آمنين محلقين رؤوسكم﴾.

(١٠٧) الفتح: ٢٧. لفظة «ومقصرين» ليست موجودة في النسخ الأخرى.

(*) في نسخة ليدن «الحلق» بعد لفظة مقدرين.

ومُقَصِّرِينَ، إنَّما هم مُقدَّرونَ* الخَلْقَ والتقصير، [فهذه](١٠٨) الحالُ لا يمتنعُ اقْتِرانُها بحرفِ الاستقبال، لأنَّها مستقبلة، بخلاف [الحالِ الأولى](١٠٩).

وعلى هذه [صَحَّتْ](١١٠) مسألَةُ أبي علي،(١١١) [وصحَّ](١١٢) تخريجُ المصنِّف مسألة الشَّرْط، أعْني صِحَّتَها مِنْ هذا الوجْهِ لا صِحَّتَها مطلقاً، فإنَّها معترضة بغير ذلك.

نَعَمْ، ويَتَّضِحُ بهذا بطلانُ(١١٣) تعميمِ ابنِ مالكٍ امتناعَ اقترانِ الحالِ بحرفِ الاستقبالِ، وقَدِ اتَّضَحَ الأمْرُ في تحقيقِ هذينِ الوجْهَيْنِ، والحمدُ للهِ [ربِّ العالمين](١١٤).

[المذهبُ](١١٥) الثاني:

[فيما](١١٦) يقع [به](١١٧) مضمونُ الجوابِ [بعد الشرطَيْنِ](١١٨): حكى لي بَعْضُ علمائِنا عَنْ إمامِ الحرمَيْنِ(١١٩) - رَحِمَه اللهُ [تعالى](١٢٠) - أنَّ القائِلَ إذا قال: إنْ رَكِبْت إنْ لَبِسْتِ فَأنْتِ طالِقٌ، كانَ الطلاقُ معلَّقاً على حُصَولِ الرُّكوبِ واللّبس، سواء أوقعا على ترتيبِهما في الكلامِ أم مُتعاكِسَيْنِ أم مُجْتَمِعَيْنِ.

ثَمَّ رأيْتُ هذا القَوْلَ مَحكِيّاً عَن غير الإمام - رَحِمَهُ اللهُ -.

والذي يَظْهَرُ لي فَسادُ هذا القَوْل، لِأنَّ قائِلَهُ لا يَخْلو أمرُهُ** مِنْ أنْ يَجْعَلَ

---

* في نسخة ليدن «يقدرون».

(١٠٨) بعد ما بين الحاصِرتين تختلف فيه النسخة الأصل عما في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥، من حيثُ التَّرابُطَ كما مرَّ.

(١٠٩) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥: «الأولى».

(١١٠) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥: «صحة».

(١١١) انظر حاشية الصفحة (رقم: ٩٤).

(١١٢) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٥: «وصحة».

(١١٣) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٩١.

(١١٤) ما بين الحاصِرتين ليسَ في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦.

(١١٥) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦: «والمذهَبُ».

(١١٦) في لأشباه والنظائر: ٤/٨٦: «ما».

(١١٧) ما بين الحاصِرتين ليس في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦.

(١١٨) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦: «الواقع بعد الشرطين».

(١١٩) هو عبدالله بن عبدالله بن يوسف الجويني (٤١٩ - ٤٧٨)، من تصانيفه: كتاب المجتهدين، والورقات، ومغيث الخلق باختيار الأحق. انظر: وفيات الأعيان: ١/٣٦١، شذرات الذهب: ٣/٣٦٠.

(١٢٠) ما بين الحاصِرتين ليس في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦.

** في نسخة ليدن «من أمرين».

الجوابَ المذكورَ [لمجْموع](١٢١) الشَّرْطَيْنِ ، أوْ للأوَّلِ فقط ، أو [الثاني](١٢٢) فقط ، لاجائزٌ أنْ يَجْعَلَهُ جواباً لهما معاً ؛ لِأَنَّهُ إمَّا أَنْ يُقدِّرَ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ حَرْفاً رابطاً أَوْ لا ، فَإِنْ لم يُقَدِّرْ ذلك لم يصح أَنْ يُورَدا* على جواب واحِدٍ ؛ لِأَنَّ ذلك نظيرُ أنْ [تقولَ](١٢٣) : زيْدٌ عمروٌ عِنْدَكَ ، [وتقولَ](١٢٤) : عندَك خبرٌ عنهما ؛ فيقالُ لك : [هل](١٢٥) إذْ شَرَكْتَ بيْنَ الاسْمَيْنِ في الخبرِ الواحِدِ أَتَيْتَ بما يربط بينهما ؟ ، وإنْ قَدَّرْتَهُ فلا يَخْلو ذلك الذي تُقَدِّرُه مِنْ أنْ يكون فاءً أو [واواً](١٢٦) ؛ إذْ لا يَصحُّ [غَيْرُها](١٢٧) ؛ فَإِنْ قَدَّرْتَهُ فاءً [كما الفاءُ مُقَدَّرة](١٢٨) في قوله(١٢٩) (البسيط) :

« مَنْ يفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها »(١٣٠)

---

(١٢١) في الأشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « لمجموع » ، وهو في النسخة الأصل : « مجموع » ، ولعلَّ الصواب ما في الأشباه والنظائر .

(١٢٢) في الأشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « للثاني » .

(*) في نسخة ليدن « يتواردا » .

(١٢٣) في الاشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « يقول » .

(١٢٤) في الاشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « يقول » .

(١٢٥) في الاشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « هَلاَّ » .

(١٢٦) ما بين الحاصِرَتين مكرّر في النسخة الأصل .

(١٢٧) في الأشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « غيرها » .

(١٢٨) في الأشباه والنظائر : ٨٦/٤ : « كالفاء المقدرة » .

(١٢٩) قائِله حسَّان بن ثابت أو عبدالرحمن بن حسَّان : انظر : همع الهوامع : ٣٢٨/٤ ، مغني اللبيب : ٨٠ ، ١٣٣ ، ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٣١١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٦٧١ ، ٨٣٢ ، ٨٤٩ ، خزانة الأدب : ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٥٤٧/٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٦٠ ، معاني القرآن : ٤٧٦/١ ، النوادر : ٣١ ، مجالس العلماء للزجاجي : ٣٤٢ ، ضرائر الشعر للقيرواني : ١١٩ ، الأمالي الشجرية : ٣٧١/١ ، المقرَّب : ٢٧٦/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧٤ ، الكتاب ١١٤٥٦٥/٣ ، شرح جمل الزجاجي : ٩٢/٢ .

(١٣٠) البيت بتمامه :

مَنْ يَفْعَلِ الحسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ

ومِمَّا حُذِفت منه الفاء قول الحارث بن خالد المخزومي :

فأمَّا القتالُ لا قِتالَ لَديْكُمُ   ولكنَّ سيراً في عِراضِ المواكبِ .

انظر : سر صناعة الإعراب ، ٢٦٧/١ ، الخزانة : ٢١٧/١ المقتضب : ٧١/٢ ، المنصف : ١١٨/٣ . أمالي الشجري : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، شرح المفصل : ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، شرح التصريح : ٢٦٢/٢ ، الدرر : ٨٤/٢ ، خزانة الأدب : ٢١٧/٨ .

وقول الشاعر :

فأمَّا الصدورُ لا صُدورَ لِجَعْفرٍ   ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرها

انظر : سر صناعة الإعراب : ٢٦٧/١ ، شرح المفصل : ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ .

أيْ: فاللهُ يَشْكُرُها.

فالشَّرْطُ الثاني وجوابُهُ جوابُ الأوَّل، فعَلى هٰذا لا يَقعُ الطَّلاقُ إلاّ بوقوعِ مضمونِ الشَّرْطَيْنِ، وكَوْنِ الثَّاني بَعْدَ الأوَّلِ، كما أنَّكَ لَوْ صَرَّحْتَ بالفاء كانَ الحُكْمُ كذلكَ.

وهٰذا خِلافُ قَوْلِهِ(١٣١): ثمّ حَذْفُ الفاءِ لا يَقعُ إلاّ في النَّادِرِ مِنَ الكلامِ، أو في الضرورة، فلا يُحْمَلُ عليهِ الكلامُ [الفَصيحُ](١٣٢).

وإنْ قَدَّرْتَ الواو كما هي مُقَدَّرة في [قوله](١٣٣) - سبحانه [وتَعالى](١٣٤) -: ﴿وُجوهٌ يومئذٍ خاشِعةٌ﴾(١٣٥)، فلا شكَّ أنَّ الطَّلاقَ يقعُ بكلٍّ مِنَ الأمْرَيْنِ على هذا التقدير(١٣٦)، ولكنَّ هذا التقدير لا يَتعَيَّنُ لجوازِ أنَّ المُتَكَلِّمَ إنَّما قَدَّرَ الفاء [إمّا بالمجموع](١٣٧)، [مِنْ](١٣٨) التَّرْتيبِ المَذْكورِ، أو يَكونُ الكلامُ لا تَقْديرَ فيهِ، فَلِمَ قلتَ: يَتعَيَّنُ تقديرُ الواو؟

[ولا](١٣٩) جائزٌ أنْ [تَجْعَلَهُ](١٤٠) جواباً لِلْأوَّل فقط، وجوابُ الثاني

---

(١٣١) في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٢٧٤: «فالفاء في هذه الأجوبة ونحوها ما لا يصلح أن تجعل شرطاً واجبة الذكر، ولا يجوزُ تركها إلا في ضرورة أو نُدور..».

وفي حذف الفاء في هذه المسألة مذاهب كما في (همع الهوامع: ٤/٣٢٧):

(١) أنَّ ذلك جائزٌ ضرورةً واختياراً، وهو قول بعض النحويين.
(٢) أنَّ ذلك ممنوع في الحالين، وعُدَّ من أنصار هذا المذهب أبو العباس المبرد.
(٣) أنَّ ذلك جائز في الضَّرورة، وهو الصحيح عند السيوطي.

وانظر في ذلك مغني اللبيب: ٨٣٢.

(١٣٢) ما بين الحاصرتَين ليس في الأشباه والنظائر.

(١٣٣) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٦: «قول الله».

(١٣٤) ما بين الحاصرتَين ليسَ في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦.

(١٣٥) الغاشية: ٢.

(١٣٦) الواو ليست مُقَدَّرة في هذه الآية المستشهد بها، لأنها معطوف عليها قوله تعالى: ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناعمة﴾ (الغاشية: ٨) على نية الواو المشار اليها.

ويتراءى لي أنَّ الآية الثامنة من سورة الغاشية قد سقطت من سَهْو الناسخ، ولعلَّ ما يعزّز ما نذهب إليه ما في الأشباه والنظائر: ٤/٨٦: «﴿وجوهٌ يومئذٍ ناعمة﴾، أي: ووجوهٌ يومئذٍناعمةٌ، عطفاً على ﴿وجوهٌ يومئذٍ خاشعةٌ﴾».

(١٣٧) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٦: «فلا يَقعُ إلاّ بالمجموع».

(١٣٨) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٦: «مع».

(١٣٩) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٦: «لا».

(١٤٠) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٦: «يَجْعَلَه».

[محذوف](١٤١) لدلالةِ الشَّرْطِ الأَوَّل وجوابِهِ عَلَيْه؛ لِأَنَّه على هذا التقدير يلزَمُهُ أَنْ يَقولَ بقَوْلِ الجمهورِ، وهو لا يَقولُ به، ولا جائزٌ أنْ يجعَلَهُ جواباً للثاني؛ لِأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تَجْعَلَ جوابَ الشَّرْطِ الأوَّلِ هو الشَّرْطَ الثانيَ وجوابَهُ، أو مَحْذوفاً، يَدُلُّ عليهِ الجوابُ المَذْكورُ للثاني.

لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لِأَنَّه على هذا التقديرِ تجبُ الفاءُ في الشَّرْطِ الثاني؛ لِأَنَّه [لم](١٤٢) يصحَّ للشَّرْط أنْ يَلِيَ الشَّرْطَ، لَوْ قُلْتَ: إنْ إنْ، لم يصحَّ، وكلُّ جواب لا يَصِحُّ [أنْ](١٤٣) يكونَ شَرْطاً، فإنَّه يَتَعَيَّنُ اقْتِرانُهُ بالفاءِ، ولا فاءَ هُنا، فاستحالَ هذا الوَجْهُ.

فَإنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُ يَجْعَلُهُ مِثْلَ قولِهِ(١٤٤):

« مَنْ يَعْمَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها »

فهذا وَجْهٌ ضعيفٌ كما قدَّمنا، فَلِمَ حَمَلَ الكلامَ عليه؟ بل لِمَ أَوْجَبَ أنْ يكونَ الكلامُ [محمولاً](١٤٥)؟

ولا سَبيلَ إلى الثاني، لِأَنَّهُ خِلافُ المَألوفِ في العربيَّةِ، فإنَّ مِنْهاجَ كلامِهِمْ أَنْ يُحْذفَ مِنَ الثاني لدلالةِ الأوَّلِ، لا العكسُ.

فَأمَّا قَوْلُهُ(١٤٦) (المنْسَرِح):

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنْتَ بما   عِنْدَكَ راضٍ [والأمرُ](١٤٧) مُخْتَلِفُ

---

(١٤١) في الاشباه والنظائر: ٨٦/٤: « محذوفاً ».

(١٤٢) في الاشباه والنظائر: ٨٦/٤: « لا ».

(١٤٣) في الاشباه والنظائر: ٨٧/٤: « لأنْ ».

(١٤٤) انظر حاشية الصفحة ٤٨

(١٤٥) في الاشباه والنظائر: ٨٧/٤: « محمولاً عليه ».

(١٤٦) قائلُهُ قيسُ بنُ الخطيم أو عمر بن امرىء القيس.

انظر: مغني اللبيب: ٨١٠، خزانة الأدب: ١٠٩/٢، المقتضب: ١١٢/٣، ٧٣/٤، الأمالي الشجرية: ٣١٠/١، الإنصاف: ٩٥، الدرر: ١٤٢/٢.

(١٤٧) في الأشباه والنظائر: ٨٧/٤: « والرَّأيُ ». وما بعد (راضٍ) في نسخة ليدن ومآخذ الضبط ليس موجوداً.

[فَخِلافُ](١٤٨) الجادّةِ حتَّى [تَحيَّلَ لَهُ](١٤٩) ابْنُ كيسانَ(١٥٠) ، فجَعَلَ (نَحْنُ) للمتكلِّم المُعَظِّمِ نَفْسَهُ؛ ليكونَ (راضٍ) خَبَراً عَنْهُ.

فأَنتَ ترى عَدَمَ أُنْسِهِمْ بِهٰذا النَوعِ حتَّى تكَلَّفَ لَهُ هٰذا الإمامُ هٰذا الوجْهَ، [حكى عَنْه ذلك](١٥١) أبو جعفر النحّاسُ(١٥٢) في شرحِ الأبيات؛ ولِأنَّه أيضاً خِلافُ المألوف مِنْ عادَتِهم في تواردِ ذَوَيْ جوابين مِنْ جَعْلِ الجواب للثاني.

ثُمَّ الذي يُبْطِلُ هذا المَذْهَبَ مِنْ أَصْلِهِ أنّا تَأَمَّلْنا ما وَرَدَ مِنْ كلامِ العربِ من اعتراضِ الشَّرْطِ على [الشَّرْط](١٥٣) ، فوَجَدْناهم [لاَ](١٥٤) يستعملونَهُ إلاَّ والحكمُ مُعَلَّقٌ على مجموع الأمرينِ بِشَرْطِ تقدُّمِ المؤخَّرِ وتأخُّرِ المقدَّمِ؛ فوجَبَ أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على ما ثبت في كلامهم [كقوله](١٥٥) : [إِنْ تَسْتَغيثوا بنا ... البيت »](١٥٦) .

---

(١٤٨) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٧ : « بخِلاف ».

(١٤٩) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٧ : « لَقَد تَحَيَّلَ لَهُ ».

(١٥٠) هو أبو الحسن، محمد بن كيسان، أخذ عَنِ المبرد وثعْلب وغيرهما، ومن تصانيفه: المُهَذَّب، الحقائِق، البُرْهان، المُختار، مصابيح الكتاب. توفي سنة (٢٩٩ هـ).

انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣ ، تاريخ العلماء النحويين: ٥١ ، نزهة الألباء: ١٧٨ ، تاريخ بغداد: ١/٣٣٥ ، إنباه الرواة: ٣/٥٧ - ٥٩ ، معجم الأدباء: ١٧/١٣٧ - ١٤١ ، المختصر: ٢/٦٦ ، مرآة الجنان: ٢/٢٣٦ ، النجومُ الزاهرة: ٣/١٧٨ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ٥٠ ، ١٤٥٥ ، ١٧٠٣ ، ١٧٣٠ ، ١٩١٤ ، شذرات الذهب: ٢/٢٣٢ ، هدية العارفين: ٢/٢٣ .

(١٥١) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٧ : « حكى ذلك عنه ».

(١٥٢) هو أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن اسماعيل، أخذَ عن أبي العباس المبرد وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، ونفطويهِ وغيرهم. ومن تصانيفه: إعراب القرآن، شرح السبع الطوال، الكافي في علم العربية، المُقْنِع، شرح المفضّليات، شرح أبيات الكتاب، الناسخ والمنسوخ، وغير ذلك من التصانيف المختلفة. توفي سنة (٣٣٧ هـ).

انظر في ترجمته: نزهة الألباء: ٢١٧ - ٢١٨ ، طبقات النحويين واللغويين: ٣٣ ، تاريخ العلماء النحويين: ٣٣-٣٤ ، فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه: ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٢٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٦ ، معجم الأدباء: ٤/٢٢٤-٢٣٠ ، إنباه الرواة: ١/١٠١ - ١٠٤ ، وفيات الأعيان: ١/٩٩ - ١٠٠ ، مرآة الجنان: ٢/٣٢٧ ، النجوم الزاهرة: ٣/٣٠٠ ، بغية الوعاة: ١/٣٦٢ ، حسن المحاضرة: ١/٥٣١ ، المزهر: ٢/٤٢٠ ، ٤٦٦ ، كشف الظنون: ١/٤٨ ، ٤٢٦ ، ٤٦٠ ، ٢/١١٠٦ ، ١٣٧٩ ، ١٣٩١ ، ١٤٢٧ ، ١٤٣٣ ، ١٤٦٠ ، ١٤٧٠ ، ١٧٣٠ ، ١٧٤٠ ، ١٧٨٨ ، ١٨٠٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، شذرات الذهب: ٢/٣٤٦ .

(١٥٣) ما بين الحاصِرَتين ليس في النسخة الأصل، والصواب ما أثبتناه كما في الأشباه والنظائر: ٤/٨٩ .

(١٥٤) ما بين الحاصِرَتين في النسخة الأصل مطموسٌ.

(١٥٥) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٩ : « كقولهم ».

(١٥٦) انظر حاشية الصفحة ٤٠ وهو في الأشباه والنظائر: ٤/٨٩ : « إنْ تَسْتَغيثوا بنا إن تُذْعَروا ».

فإنَّ الذُّعْرَ مُقدَّمٌ على الاستغاثة، والاستغاثة مقدَّمةٌ على الوجدان.

فهذا ما عندي في دَفْعِ هذا المَذْهَبِ.

المَذْهَبُ الثالِثُ:

أنَّ الشَّرْطَ الثانِيَ جَوابُهُ مَذْكورٌ، والشَّرْطُ الأوَّلُ جوابُهُ الشَّرطُ الثاني وجوابُهُ.

فَإذا قيلَ: إنْ لَبِسْتِ إنْ رَكِبْتِ* فَأَنْتِ طالِقٌ، فَإنَّما تَطْلُقُ [إنْ رَكِبَتْ أَوَّلاً ثُمَّ لَبِسْتِ](١٥٧).

وهٰذا القَوْلُ راعى مَنْ قالَ بِهِ تَرْتيبَ اللفظِ وإعطاءَ الجواب لما جاوَرَهُ، وإنَّما يَسْتَقيمُ لَهُ هٰذا العَمَلُ على تقدير الفاء في الشرط الثاني؛ لِيَصِحَّ كونُهُ جواباً لِلأَوَّلَ.

[وعلى هذا](١٥٨) فلا يَلْزَمُ مُضيُّ فِعْلِ الشَّرْطِ الأوَّلِ ولا الثاني؛ لِأَنَّ كُلاًّ منهما قَدْ أَخَذَ جوابَهُ. وهذا القَوْلُ باطِلٌ بأُمورٍ(١٥٩):

أَحَدُها: أَنَّ الفاء لا تُحْذَفُ إلاَّ في الشعْرِ.

الثاني: أنَّ القاعدةَ في اجتماعِ ذَوَيْ جوابٍ أنْ يكونَ** الجوابُ للسابق منهما.

والثالثُ: أَنَّهُ لا يَتَأَتَّى لَهُ في [قولهِ](١٦٠):

«إنْ تَسْتَغيثوا بنا إنْ تُذْعَروا ... البيت»(١٦١)

(*) وفي النسخ الأخرى «إن ركبت إن لبست» وهو الصواب.

(١٥٧) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٩: «إذا رَكِبتْ أولاً ثم لَبِسَتْ»

(١٥٨) في الاشباه والنظائر: ٤/٨٩: «وعلى قول هذا».

(١٥٩) لقد ذهب السيوطي مَذْهبَ ابن هشام في هذه المسألة (همع الهوامع: ٤/٣٣٧): «وإنْ توالى شرطان فَصاعِداً مِنْ غير عطفٍ فالأصحُ أنَّ الجوابَ للسابق، ويُحْذَفُ جوابُ ما بَعْدَهُ؛ لدلالة الأوَّلِ وجوابِهِ عليه..»

والقول نفسُهُ مع الدسوقي (حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٢٢): «توضيحهُ أنَّه قَدْ وجدَ في هذه الصورة شرْطان، وليسَ فيهما ما يَصْلُحُ للجواب إلاَّ شيء واحدٌ، فلا يخلو إمَّا أنْ يُجْعَلَ جَوابا لهما معاً، ولا سبيلَ إلَيْهِ لما يَلْزَمُ عليهِ من اجتماع عاملين على معمولٍ واحدٍ، وهو باطِلٌ، وإمَّا ألاَّ يُجْعَلَ جواباً لهما، ولا سبيلَ إليهِ لما يلزم عليهِ من الإتيان بما لا مدخَلَ له في الكلام وترك ما له مدْخَلٌ فيهِ، وهو عَبَثٌ، وإمَّا أنْ يُجْعَلَ جواباً للأخيرِ دونَ الأوَّل، وهذا لا سبيلَ إليهِ؛ لأنَّه يَلْزَمُ عليهِ أنْ يكونَ الثاني وجوابُهُ جواباً للأوَّل، فيجب الإتيانُ بالفاء الرابطةِ، ولاَ فاء، فتعينَ القَسمُ الرابع، وهو أنْ يكونَ جواباً للأوَّل دون الثاني، ويكون الأوَّلُ وجَوابُهُ دليلَ جواب الثاني...».

(**) وفي نسخة ليدن «يجعل» بدلاً من «يكون».

(١٦٠) في الأشباه والنظائر: ٤/٨٩: «نحو قوله». وفي نسخة ليدن «نحو».

(١٦١) انظر حاشية الصفحة/ ٤٠.

لِأنَّ الذُّعْرَ [مُقَدَّمٌ](١٦٢) على الاستغاثة.

فهذا ما بَلَغَنا مِنَ الأقْوالِ في هٰذهِ المَسْألَةِ، وما حَضَرنا فيها مِنَ المباحِث.

[وتَحرَّرَ لنا أنَّه إذا قيلَ](١٦٣): إنْ تُذْعَروا إنْ تَسْتَغيثوا بنا تجدوا، أوْ: إنْ تتوضَّأ* إنْ صَلَّيْتَ أُثِبْتَ، كانَ كلاما باطِلاً لِما قرَّرْنا مِـنْ أنَّ الصحيحَ أنَّ الجوابَ للشَّرْطِ الأوَلِ، وأنَّ جوابَ الثاني محذوفٌ، مدلولٌ عليه بالشرطِ الأوَّل وَجوابِهِ.

فَيَجبُ [ألاَّ يكونَ](١٦٤) الشَّرْطُ الأَوَّلُ وجوابُهُ مسببين عَنِ الشرطِ الثاني، والأَمْرُ فيما ذكَرْنا بالعَكْسِ، والصوابُ أنْ يُقالَ: إنْ صَلَّيْتَ إنْ توضَّأْت أُثِبْتَ، بتقدير: إنْ توضَّأْت فإنْ صَلَّيْتَ أُثِبْتَ.

وَكُنَّا قَدَّمْنا أنَّه يَعْتَرِضُ [أكْثَرُ](١٦٥) مِنَ [الشَّرْطينِ](١٦٦)، وتمثيل ذلك: إنْ أعْطَيْتُك إنْ وَعَدْتُكَ إنْ سَألْتَني فَعَبْدي حُرٌّ، فَإنْ وَقَعَ السُّؤالُ أوَّلاً، ثُمَّ الوَعْدُ، ثُمَّ [العَطاءُ](١٦٧) وقَعَتِ الحُرِّيَّةُ، وإنْ وَقَعَ* على غَيْرِ هذا التَّرْتيبِ فَلا حُرِّيَّةَ على القَوْلِ الأَوَّلِ، وهو الصَّحيحُ، ويَأْتي فيهِ ذلِكَ الخلافُ في التوجيهِ.

فالجمهورُ يقولونَ: فَعَبْدي حرٌّ جوابُ إنْ أعطَيْتُك، وإنْ أعْطَيْتُكَ فَعَبدي حُرٌّ دالٌّ على جوابِ: إنْ وعَدْتُكَ، وهذا كُلُّهُ دالٌّ على جوابِ: إنْ سألْتَني، وكأنَّه قيل: إنْ سَألْتَني، فإنْ وعَدْتُكَ فَإنْ أعطيتُكَ فَعَبْدي حُرٌّ.

وعند [ابن مالك](١٦٨): إنْ أعطيتُكَ واعِداً لكَ سائلاً إيَّاي فَعَبْدي حرٌّ، [واعداً](١٦٩) حال مِنْ فاعل (أَعْطَيْتُكَ) و (سائلاً) حالٌ مِنْ مفعولِهِ، وقولُه

---

(١٦٢) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل مكرّر.

(١٦٣) في الأشباه والنظائر: ٨٩/٤: «ويجوز لنا أنه إذا قيل».

(*) في النسخ الأخرى «توضّأتَ».

(١٦٤) في الاشباه والنظائر: ٨٩/٤: «أنْ يكونَ».

(١٦٥) في الاشباه والنظائر: ٨٩/٤: «بأكْثَرَ».

(١٦٦) في الأشباه والنظائر: ٨٩/٤: «شيئين». وفي نسخة ليدن ومآخذ الضبط «شرطين».

(١٦٧) في الاشباه والنظائر: ٨٩/٤: «الإعطاء».

* في النسخ الأخرى «وقعت».

(١٦٨) في الاشباه والنظائر: ٩٠/٤: «ابن مالك: إنَّ المعنى»

(١٦٩) في الاشباه والنظائر: ٩٠/٤: «فواعِداً».

[فَعَبْدِي حُرٌّ]* جوابٌ [عَنِ الشَّرْطِ](١٧٠) الأوَّلِ .

[فهذا](١٧١) مقتضى قولِهِ في [الشَّرْطَيْنِ]** وهو ضعيفٌ(١٧٢)، والله - [سبحانَهُ](١٧٣) وتعالى - أعْلَمُ.

انتهى
تمَّتْ بحمدِ اللهِ وعَوْنِهِ [والحمدُ لله على كلِّ حالٍ](١٧٤).

---

* في الأشباه والنظائر «فعبدي».

(١٧٠) في الأشباه والنظائر: ٤/٩٠: «للشَّرْط». والقول نفسه في نسخة ليدن ومآخذ الضبط.

(١٧١) في الأشباه والنظائر: ٤/٩٠: «هذا». والقول نفسه في نسخة ليدن ومآخذ الضبط.

(**) ما بين الحاصِرتَين في نسخة ليدن: «كتاب الشرطين» وما بعد ما بين الحاصِرتَين ليس موجوداً فيها.

(١٧٢) ما عَدَّهُ ابن هشام ضعيفاً هو الأصحُّ عند السيوطي (همع الهوامع: ٤/٣٣٨: «والأصَحُّ أنَّه، أي الشرط الثاني مقيدٌ للأوَّل تقييدَ الحال الواقعة موقعهُ، قاله ابنُ مالك... قال أبو حيَّان: وغَيْرُ ابن مالك جَعَلَهُ متأخراً في التقدير..». وانظر حاشيةَ الصبَّان: ٤/٣٠ - ٣١، حاشية الشهاب: ٥/٩٤.

(١٧٣) ما بين الحاصِرتين ليس في الاشباه والنظائر: ٤/٩٠.

(١٧٤) ما بين الحاصِرتين ليس في الاشباه والنظائر: ٤/٩٠

الفَهَارِسُ العَامَّة

(١) فهرست المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشي:
(٢) فهرست الآيات القرآنية:
(٣) فهرست الشعر:
(٤) فهرست الأعلام
(٥) فهرست الموضوعات

فهرست المصادر والمراجع

الوارد ذكرها في الحواشي

أولاً: المخطوط:

(١) رسالة في إعراب بعض الكلمات، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (١٢٨ نحو).

(٢) رسالة في التنازع، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٤٦٩ نحو).

(٣) رسالة في (كادَ) وأخواتها، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو).

(٤) رسالة في معاني حروف النحو، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٦٩٧ نحو).

(٥) شرح الجمل للزجاجي، ابن هشام الأنصاري، المكتبة الأحمدية بحلب (٩٧٦).

(٦) شرح اللبّ، منسوب إلى ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية (١٧٧٧ عام، ١٧٦٧ عام).

(٧) المباحث المرضية المتعلقة ب (مَنْ) الشرطية، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٧٣٠ مجاميع، ٤٥٩ مجاميع) دار الكتب الظاهرية بدمشق (١٠٩٨٢).

(٨) مسائل وأجوبتها في النحو، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية بدمشق (٦٩٤٤ عام).

(٩) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى: ﴿إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المحسنين﴾، ابن هشام الأنصاري، المملكة العربية السعودية الأحساء

(١٠) مطالع السرور بين مقرّر القطر والشذور، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب المصرية (٩٢٩هـ، ٩٩٣٣ نحو).

(١١) موقد الأذهان وموقظ الوَسنان، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية بدمشق (١٠٥٤٥)

(١٢) نبذة من قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، دار الكتب الظاهرية (١٠٣٧٣ عام، ١٠٤٥٠ عام، ١٠١٠٦ عام).

ثانياً: المطبوع:

(١) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، نشره كرنكو، الجزائر، ١٩٣٦م.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق رشيد العبيدي، بيروت، ١٩٧٠م.

(٤) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهر، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

(٥) الاعلام، الزركلي، مصر، ١٩٥٤م.

(٦) أعيان الشيعة، العاملي، دمشق، ١٣٥٣هـ.

(٧) الألغاز النحوية، ابن هشام، النجف، ١٩٦٧م.

(٨) الأمالي الشجرية، ابن الشجري، حيدر أباد، ١٣٤٩هـ.

(٩) إنباه الرواة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب - مصر، ١٣٦٩هـ.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ١٣٨٠هـ.

(١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

(١٢) إيضاح المكنون في ذيل كشف الظنون، استانبول، ١٣٦٤هـ.

(١٣) البحر المحيط، أبو حيان النحوي، الناشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة ـ الرياض.

(١٤) البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

(١٥) البرهان في علوم القرآن، الزَّرْكشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي.

(١٦) بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٦٥م.

(١٧) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧٠م

(١٨) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصر، ١٣٥٧هـ.

(١٩) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(٢٠) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢١) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين ـ النجف.

(٢٢) تذكرة الحفاظ، الذهبي، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، حيدر أباد، ١٣٧٥هـ.

(٢٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

(٢٤) تفسير أبي السعود، أبو السعود، الناشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢٦) الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد شريف سعيد الزبيق، دمشق، مطبعة الملاح، ١٩٦٨م.

(٢٧) حاشية الأمير علي المغني، طبعة عيسى البابي الحلبي الأولى.
(٢٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، الشهاب، المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
(٢٩) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
(٣٠) حسن المحاضرة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي. مصر، ١٩٧٨م.
(٣١) خزانة الأدب، مصر، ١٩٧٨م.
(٣١) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الميرية ببولاق.
(٣٢) دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الثالثة، مصر، ١٩٣٣م.
(٣٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة حسَّان - القاهرة.
(٣٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، مصر، ١٩٦٦م.
(٣٥) الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، كردستان بالجمالية، ١٣٢٨هـ.
(٣٦) رسالة كشف الضو عن معنى لو، تحقيق وشرح د. عبد الفتاح الحموز، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء العدد الثالث، ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ.
(٣٧) رصف المباني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، مطبعة زيد بن ثابت.
(٣٨) روح المعاني، الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية.
(٣٩) روضات الجنات، الخوانساي، طهران، ١٣٦٧هـ.
(٤٠) الروض المربع بشرح زاد المستَقنع، المتن للعلامة البهوي، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
(٤١) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقَّا وزملائه، الحلبي، ١٣٧٥هـ.
(٤٢) شذرات الذهب، العماد الحنبلي، مصر، ١٣٥١هـ.

(٤٣) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، طهران - إيران.

(٤٤) شرح بانت سعاد، ابن هشام الأنصاري، الميمنية، ١٣٢١هـ.

(٤٥) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

(٤٦) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحاب أبو جناح، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.

(٤٧) شرح الرضي على الكافية، رضى الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٤٨) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٤٩) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٥٠) شرح اللمحة البدرية، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق د. هادي نهر، ١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ، مطبعة الجامعة، بغداد.

(٥١) شرح المفصَّل، ابن يعيش، محمد منير، ١٩٢٨م.

(٥٢) شرح مقصورة ابن دريد، التبريزي، الطبعة الأولى، منشورات المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق.

(٥٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٥٧م مصر.

(٥٤) ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

(٥٥) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلاَّم وزميله، منشأة المعارف بالاسكندرية.

(٥٦) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد النجار، الطبعة الثانية.

(٥٧) طبقات الشافعية، السبكي، تحقيق محمود محمد، مصر، ١٩٦٤م.

(٥٨) طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان بالنجف، ١٩٧٤م.

(٥٩) طبقات النحويين واللغويين، الزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ مصر، ١٩٧٣م.

(٦٠) فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه، بيروت ـ بغداد ـ القاهرة، ١٣٨٢هـ.

(٦١) فهرست المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة، بغداد، مطبعة العاني.

★ فهرست مخطوطات المكتبة العربية بالجامع الكبير بصنعاء، إعداد محمد سعيد المليح واحمد محمد عيسوي، طبع بإشراف منشأة المعارف بالاسكندرية.

(٦٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية ـ النحو، وضعته أسماء الحمصي، دمشق، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(٦٣) فوح الشذا بمسألة كذا، تحقيق د. أحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٣م.

(٦٤) الكتاب، سيبويه، بولاق ـ مصر، ١٩١٦م.

(٦٥) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٦٦) الكشاف، الزمخشري، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

(٦٧) كشف الظنون، حاجي خليفة، استانبول، ١٩٤١م.

(٦٨) مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ـ مصر.

(٦٩) مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، ١٩٧١م.

(٧٠) مجلة كلية اللغة العربية، بغداد، عدد: ١٦، ١٩٧٢م.

(٧١) مجلة المورد، عدد: ٣، بغداد: ١٩٧٤م.

(٧٢) المختصر، أبو الفدا، الحسينية، مصر، ١٣٢٥هـ.

(٧٤) مراتب النحويين، ابو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، ١٩٧٤م.

(٧٥) مرآة الجنان، اليافعي، حيدر أباد، ١٣٣٧هـ.

(٧٦) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله.

(٧٧) المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٧٨) المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي البواب، ١٩٨٤م.

(٨٩) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٩٠) المعارف، ابن قتيبة، الإسلامية، ١٣٥٣هـ.

(٩١) معاني القرآن، الفراء، تحقيق ومراجعة محمّد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(٩٢) معاني القرآن الأخفش، تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٩٢) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المأمون، مصر، ١٣٥٥هـ.

(٩٣) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دمشق، ١٩٥٧م.

(٩٤) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وزميله، دار الفكر، الطبعة الخامسة، بيروت، ١٩٧٩م.

(٩٥) مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وزميله، دار الكتب الحديثة. مصر.

(٩٦) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٨هـ.

(٩٧) مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٠٠م.

(٩٨) المقرَّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٩٩) مِنْ أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(١٠٠) النجوم الزاهرة، ابن تغرى بردى، دار الكتب ـ مصر ١٣٤٨هـ.

(١٠١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الناشر مكتبة الأندلس ـ بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م.

(١٠٢) النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الخوري، بيروت، ١٩٨٤م.

(١٠٣) هدية العارفين، إسماعيل باشا، استانبول، ١٩٣١م.

(١٠٤) همع الهوامع، السيوطي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

(١٠٥) همع الهوامع، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٥م.

(١٠٦) وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين، مصر، ١٩٤٨م.

فهرست الآيات القرآنية

البقرة		
﴿كُتِبَ عليكُمْ إذا حضَرَ أحَدَكُم الموتُ إنْ تَرَكَ..﴾	١٨٠	٣٨
﴿لا جُناحَ عليكُمْ إنْ طلقْتُمُ النساء...﴾	٢٣٦	٤٠
الأنعام		
﴿قُلْ أرأيْتكُمْ إنْ أتاكُمْ عذابُ الله....﴾	٤٠	٣٩
الأعراف		
﴿إن رحمَةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المحسنين﴾	٥٦	٢٣
يونس		
﴿يا قومِ إنْ كُنْتُمْ آمنتم باللهِ فعليهِ تَوَكَّلوا..﴾	٨٤	٣٢، ٤٢
هود		
﴿ولاَ يَنفعُكُمْ نُصْحي إنْ أَرَدْتُ أنْ أنْصَحَ لكم..﴾	٣٤	٢٢، ٣٥
الإسراء		
﴿أياً ما تَدْعوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسْنى﴾	١١٠	٤٠
الأحزاب		
﴿وامرأةً مُؤمِنة إنْ وهَبتْ نفسها للنبي﴾	٥٠	٣٥
﴿وما يُدْريكَ لَعَلَّ الساعَةَ تكونُ قريباً﴾	٧٣	٢٤
الشورى		
﴿وما يُدْريكَ لعلَّ الساعَةَ قريبٌ﴾	١٧	٢٤
محمد		
﴿وإنْ تُؤمِنوا وتَتَّقوا يؤتِكُم أُجورَكُم..﴾	٣٦-٣٧	٣٤
الفتح		
﴿ولَولا رجالٌ مؤمنون ونِساءٌ مُؤْمِناتٌ..﴾	٢٥	٣٧

﴿لَتَدْخُلُنَّ المسْجِدَ الحرامَ إنْ شاءَ اللهُ..﴾	٢٧	٤٦
الواقعة		
﴿فلَوْلا إنْ كنتمُ غيرَ مدينينَ ترْجعونَها..﴾	٨٦-٨٧	٣٩
﴿فأمَّاإنْ كانَ مِنَ المقرَّبينَ...﴾	٨٨	٣٢
القلم		
﴿أنْ كانَ ذا مالٍ وبنينَ إذا تُتْلى عليهِ آياتُنا..﴾	١٤-١٥	٣٩
الغاشية		
﴿وجوهٌ يومئذٍ خاشِعَةٌ﴾	٢	٤٩
﴿وُجوهٌ يومئذٍ ناعمةٌ﴾	٨	٤٩
الضُحى		
﴿فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ﴾	٩	٣٤

فهرست الشعر

(١)

يا أَقْرَعُ بن حابسٍ يا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

ينسب إلى جرير بن عبدالله البجلي وعمرو بن خثارم. وهو من الرجز.

ص: ٤٤

(٢)

فَإنْ عَثَرْتُ بَعْدَها إنْ وألَتْ   نفسي مِنْ هاتا فقولا لالعا

قائله ابن دريد. وهو من الرجز.

ص: ٤١

(٣)

نَحنُ بما عِندنا وأنتَ بما   عِندكَ راضٍ والأمرُ مختلف

ينسب إلى قيس بن الخطيم وعمر بن امرىء القيس.
وهو من المنسرح

ص: ٥٠

(٤)

إنْ تَستَغيثوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا   مِنَّا معاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ

لم أُوفق في الاهتداء إلى قائله. وهو من البسيط.

ص: ٤٠، ٥١، ٥٢

(٥)

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثلانِ

ينسب إلى حسان بن ثابت وعبد الرحمن بن حسّان وهو من البسيط.

ص: ٤٨، ٥٠

(٦)

لكِنَّ قَومي وإنْ كـانُـوا ذَوي عَـدَدٍ لَيسوا مِـنَ الشرِّ في شيءٍ وإنْ هـانـا

قائله قريط بن أنيف من بلعنبر

وهو من البسيط

ص: ٣٦

فهرست الأعلام

إبراهيم السامرائي: ٣٧
أحمد بن المنير الاسكندري: ٣٥
أحمد مطلوب: ١٢
الأخفش (علي بن سليمان): ٥١
الأخفش (سعيد بن مسعدة): ٣٣، ٣٨، ٤٣
اسماعيل باشا: ١٠
الإسنوي: ٥، ٢٢
أبو زيد الأنصاري: ٣٨، ٤٣
إمام الحرمين: ٢٥، ٤٧
بدر الدين بن جماعة: ٥٠
بدر الدين حسن بن أبي بكر القُدْسي الحلبي: ١٢
أبو البركات بن الأنباري: ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٤٠
البغوي: ٢٤
البوصيري: ١١
البيضاوي: ١٥، ٣٢، ٣٥
تاج الدين التبريزي: ٨
تاج الدين الفاكهاني: ٨
ابن تغري بردى: ٨
ثعلب: ٢٩، ٥١
الجرمي: ٣٨
جرير بن عبدالله البجلي: ٤٤
ابن جني: ٨، ٣٧

جابر: ١٧
جوجيه: ١٢
جويدي: ٩
حاتم صالح الضامن: ٧، ١٠، ١١
ابن الحاجب: ١٥، ١٨
حاجي خليفة: ١٠
الحارث بن خالد المخزومي: ٤٨
حسان بن ثابت: ٤٨
حسن بن محمد بن علي بن رجاء (ابن الدهان): ٣٧
أبو حيَّان النحوي: ٩، ١٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٤.
خالد الأزهري: ٩، ١٨
الخرقي: ٨
خسْرو باشا: ١٦
الخطيب التبريزي: ٣٧
ابن خلدون: ٨
ابن اسحق الدجوي: ٩
ابن دريد: ٤٠، ٤١
الدسوقي: ٥٢
ابن الدهَّان: ٢٠، ٣٧
الرافعي: ٥، ٦
الربعي: ٣٧
رشيد العبيدي: ٧، ٩، ١٢
الرضي: ٣٢
الرماني: ٣٧
الرياشي: ٣٨
الزجاج: ٤٥

الزَّجاجي: ١٥، ١٦، ٤٨
الزركشي: ٢٠، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧.
زكريا بن محمد الأنصاري: ١٢
الزمخشري: ٣٢، ٣٦، ٣٨.
الزهري: ٣٩
زهير بن أبي سلمى: ٩
الزيلعي: ٥، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥
السبكي: ٨، ١٣
السجستاني: ٣٨
ابن السراج: ٤٥
أبو السعود: ٣٢، ٤٠
سعيد الأفغاني: ١٢
السمنهودي: ٢٤
سيبويه: ٨، ٣٧، ٣٨
السيرافي: ٤١
السيوطي: ٥، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٥، ٤٩، ٥٦، ٥٨
الشهاب: ١٩، ٢٠، ٣٥، ٤٠
صالح بن سليمان: ٩
الصبَّان: ٥، ١٩، ٣٨
ابن الملاَّح الطرابلسي: ٩
طلحة بن مصرف: ٤٠
عبدالرحمن بن حسَّان: ٤٨
عبدالرحمن بن هشام: ٧
ابن عصفور: ٤٤، ٤٨
العكبري: ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠
علي بن أبي بكر البالسي: ٩

علي البواب: ١٠
علي فوده: ٧، ٩
عمر بن امرىء القيس: ٥٠
عمرو بن خثارم: ٤٤
أبو علي الفارسي: ٢٠، ٣٧، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧
عيسى بن عمر الثقفي: ٤١
الفرَّاء: ٢٢
ابن الفرات: ٩
قريظ بن أنيف بن بلعنبر: ٣٦
قيس بن الخطيم: ٥٠
القيرواني: ٤٤، ٤٨
كعب بن زهير: ٩
ابن كيسان: ٢٠، ٥١
مازن المبارك: ١٢
المازني: ٣٨، ٤٣
ابن مالك: ٢٠، ٢١، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٣٩، ٥٤
المبرد: ٣٣، ٤٣، ٤٧، ٥١
محب الدين بن هشام: ٧
الإمام المحبوبي: ٢٣
محمد الأمير: ٧
محمد بن حسان الشيباني: ١٨
محمد شريف سعيد الزيبق: ٩
محمد بن عمر الملاَّ: ٢٣
محمد محيي الدين عبدالحميد: ٩، ١٢
محمد بن طويس القصري: ٤٥
محمد علي القصري: ٤٥

محمد علي حمدالله: ١٢
ابن المرحل: ٨
مكي بن أبي طالب: ٣٣
ابن الملقن: ٩
ابن الناظم: ١٨
نافع: ٣٩
ابن النحاس: ٢٠، ٥١
نفطويه: ٥١
هادي نهر: ٧، ٩، ١٠، ١١
هاشم طه شلاش: ٧، ٩
ابن هشام الأنصاري: ٥، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٥٢، ٥٤
اليزيدي: ٣٩
يعقوب الحضرمي: ٤٠
يونس بن حبيب: ٣٨

فهرست الموضوعات

المقدمة: ٥ـ٦
ابن هشام الأنصاري: ٧ـ١٨
    حياته ٧
    آثارهُ العلمية: ٩
    المطبوع: ٩
    المخطوط: ١٢
    المفقود: ١٧
ابن هشام واعتراضُ الشرط على الشرط: ١٩
نُسخُ اعتِراض الشرط على الشرط: ٢٣
اعتراض الشرطِ على الشّرطِ ٣١
المقدمة: ٣١
ليس من اعتراضِ الشرط على الشرط واحِدةٌ من المسائِلِ الخمس التالية: ٣١
    أحدُها: أن يكون الشرطُ الأوَّلُ مُقتَرِناً بجوابه: ٣٢
    الثانية: أنْ يكون الشرط الثاني مقترناً بفاء الجواب لفظاً: ٣٢
    الثالثة: أنْ يقترن الثاني بفاء الجواب تقديراً: ٣٢ـ٣٤
    الرابعة: أنْ يُعطف على فِعل الشرط شرطٌ آخرُ: ٣٤
    الخامسة: أنْ يكونَ جوابُ الشرطين محذوفاً: ٣٤

النُحاةُ ومسألة اعتراض الشرط على الشرط: ٣٦-٤١
ما يُحمل من القرآن الكريم والشعر على هٰذه المسألة: ٣٦-٤١

اختلافُ المجيزين في تحقيق ما يقعُ به مضمونُ الجواب:

مذاهبهم في ذلك: ٤١

أَحَدُها:

أنه يقعُ بحصولِ كلٍّ مِنَ الشرطين وكون الشرط الثاني واقعاً قبلَ وقوعِ الأول، ٤١-٤٧
اختلافُ النحويين في جواب الشرط الثاني: ٤١
(١) قول الجمهور: أنَّ الجوابَ المذكور للشرط الأول، والثاني محذوف: ٤١-٤٤
(٢) قولُ ابنِ مالك: أنَّ الجوابَ المذكور للشرط الأول، والثاني لا جواب له. ٤٤
قولُ الجمهور أولى عند ابن هشام من قول ابن مالك من جهات: ٤٤
أحَدُها: أنَّ مذهَبَ الجمهور على القياس: ٤٤-٤٥
الثاني: أن مذهبَ ابن مالك لا يَطردُ إلاَّ في اجتماع فعلين صالحين: ٤٥
الثالث: أنَّ الشرطَ بعيدٌ مِنْ مذْهبِ الحال: ٤٥-٤٧
المذهب الثاني: **٤٧-٥٢**
فيما يَقعُ به مضمونُ الجواب بعد الشرطين: ٤٧
فسادُ هذا المذهب عند ابن هشام: ٤٧-٥٢
المذهبُ الثالث: **٥٢**
أنَّ الشَّرطُ الثاني جوابهُ مذكورٌ، والشرطُ الأوَّلُ جوابُهُ الشَّرط الثاني وجوابه
بُطلانُ هذا المذهب عند ابن هشام بأمور: ٥٢
أحَدُها: أنَّ الفاء لا تُحذفُ إلا في الشعر: ٥٢
الثاني: أنَّ القاعدةَ في اجتماع ذَوَيْ جوابين أنْ يكون الجوابُ للأوَّلِ: ٥٢
الثالث: أنَّ ذلك لا يتأتى في بعض الشواهد: ٥٢-٥٣
اعتراضُ أكثرِ من شَرطين: ٥٣-٥٤

مذهبُ الجمهورِ في ذلك: ٥٣
مذهبُ ابن مالك في ذلك: ٥٣
ضعفُ مذهب ابن مالك عند ابن هشام: ٥٤
الفهارس العامة ٥٥
فهرستِ المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشي ٥٧
فهرست الآيات القرآنية ٦٥
فهرست الشعر ٦٧
فهرست الأعلام ٦٩
فهرست الموضوعات ٧٥

صدر حديثاً

تغليق التعليق

على صحيح البخاري

تأليف

الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني

المتوفى سنة ٨٥٢

دراسة وتحقيق

سعيد عبد الرحمن موسى القزقي

١ ــ ٥

المكتب الاسلامي   دار عمار

صدر حديثا

الروض الداني

إلى

المعجم الصغير للطبراني

تحقيق

محمد شكور محمود الحاج أمرير

١ – ٢

المكتب الإسلامي
بيروت

دار عمار
عمان

صدر حديثاً

الفاصلة في القرآن

تأليف
محمد الحسناوي

المكتب الاسلامي
بيروت

دار عمار
عمان